



نختار الحياة

WE CHOOSE ABUNDANT LIFE

نختار الحياة

المسيحيون في الشرق الأوسط
نحو خيارات لاهوتية ومجتمعية وسياسية متجددة

نختار الحياة

المسيحيون في الشرق الأوسط
نحو خيارات لاهوتية ومجتمعية وسياسية متجددة



نختار الحياة
WE CHOOSE ABUNDANT LIFE

إعداد مجموعة «نختار الحياة»، بيروت، أيلول / سبتمبر ٢٠٢١

الفهرس

فقرة ٥-١	مقدّمة
	الفصل الأوّل
فقرة ٥٢-٦	واقع المسيحيين في الشرق الأوسط وأحوالهم
فقرة ٢٩-٦	أولاً: السياق الجيوسياسي
فقرة ٩-٦	التنوع بين القوّة والضعف
فقرة ١٩-١٠	من الحداثة المجهّزة إلى العولمة الملتبسة
فقرة ٢٤-٢٠	تحوّلات «الربيع العربيّ»
فقرة ٢٩-٢٥	المستجدّات البيئيّة والصحيّة
فقرة ٥٢-٣٠	ثانياً: السياق الكنسيّ واللاهوتيّ
فقرة ٣٣-٣٠	التنوع
فقرة ٣٩-٣٤	المعيّة
فقرة ٤٣-٤٠	التنشئة اللاهوتيّة والروحيّة
فقرة ٤٦-٤٤	إشكاليّة الوجود
فقرة ٥٢-٤٧	الكنائس والمجتمع

الفصل الثاني

تحديات الحاضر ورهانات المستقبل

فقرة ٥٣-٧٩

فقرة ٥٣-٥٥

فقرة ٥٦-٦٤

فقرة ٦٥-٦٩

فقرة ٧٠-٧٢

فقرة ٧٣-٧٩

عالم جديد لم يتبلور بعد

نحو عقد اجتماعي جديد

رهان المجتمعية

ثقافة الأخوة الإنسانية

نحو خطاب لاهوتي متجدد

الفصل الثالث

خيارات وسياسات

فقرة ٨٠-١٠٠

لائحة الكتاب

مقدّمة

«قد جَعَلْتُ قَدَامَكَ الحِياةَ والموتَ. البركة واللّعة. فاخترِ الحِياةَ لكي تحيا أنت ونسلك» (تثنية ١٩/٣٠ ب).

١. يواجه المسيحيّون في الشرق الأوسط^١ تحدّيات كبرى تضعهم أمام خيارات يتوقّف عليها مستقبل وجودهم وحضورهم. إنّ كلام الله في الإصحاح الثلاثين من سفر التثنية يشير إلى معنى العهد والوصايا اللذين ختمهما السيّد المسيح بأقواله وحياته حين أتمّ عهد المصالحة وأعطى تلاميذه وصيّة المحبّة العظمى، محبّة الله والقريب «إلى الغاية» (يوحنا ١٣/١). يجد المسيحيّون أنفسهم اليوم من جديد أمام امتحان الاختيار بين البركة واللّعة، بين الحياة والموت. ولا ريب في أنّهم مدعوّون إلى اختيار الحياة بكلّ ما ينتج من هذا الاختيار من التزام وتضحية ومثابرة، يوظّفون بها طاقاتهم كلّها في خدمة سعادة الإنسان، ويعملون على تجدّد كنائسهم ومؤسساتهم، وترسيخ نساعة شهادتهم وفاعليّة حضورهم بين أختوتهم من سائر الأديان والتيّارات الفكرية والثقافية. وهم اليوم، إذ يستغفرون الله على ضعفاتهم وأخطائهم عبر التاريخ، يستمدّون من رحمة الله وغفرانه القوّة والثبات لنبذ ثقافة الموت واختيار الحياة.

٢. إنّ الوضع الجيوسياسيّ في الشرق الأوسط بالغ التعقيد. وفي خضمّ ما يدور فيه من أحداث، يواجه وجود المسيحيّين تشظّيًا على المستويات كافّة، من انحسارهم الديموغرافيّ وصولاً إلى ضمور حضورهم وشهادتهم. وقد حثّم علينا هذا الوضع البدء

١. إنّ استخدام مصطلح «الشرق الأوسط» في هذه الوثيقة نابع من مجرد كثافة حضوره في أدبيّاتنا، وهو لا يحمل أيّ أبعاد إيديولوجيّة أو إحياءات كولونياليّة.

ببحثٍ معمّق في أوضاع المسيحيّين في هذه المنطقة من باب قراءة نقدية هادئة تستند إلى رؤية لاهوتية نيرة ومناهج علمية دقيقة. إنّنا مجموعة مسكونية من الخبرات والخبراء في علم اللاهوت والعلوم الإنسانيّة والجيوستراتيجية، نساء ورجال، خادمت وخدامٍ مكرّسون ومؤمنون علمانيّون ننتمي إلى كنائس متنوّعة، وآفاق ثقافية متعدّدة، وجغرافيا وطنيّة مختلفة، واختصاصاتٍ علميّة متقاطعة. وقد تداعينا وسعينا إلى القيام بهذه القراءة على قدر ما أوتينا من معرفة وخبرة ومحبة لكنائسنا، شعباً وسلطةً ومؤسّسات.

٣. بعد انطلاقنا في مسارٍ تشاوريٍّ مع مروحة واسعة من الاختصاصيين في الشرق الأوسط بغية مقارنة أوضاع المسيحيّين مقارنةً موضوعيّة، اعتمدنا في صوغ هذه الوثيقة منهجية اللاهوت السياقيّ، الذي ينطلق من الواقع متفحصاً الخطاب اللاهوتيّ والممارسات الدينيّة في ضوء معايير علميّة ونقدية رصينة تستند إلى مكتسبات العلوم الإنسانيّة من جهة، وواضعاً الواقع الجيوسياسيّ تحت مجهر الحقائق اللاهوتية من جهة أخرى (راجع الفقرات ٧٤-٧٦). وكان هدفنا التوصل إلى منطلقٍ تميّز ما يريده الله لكنيستته في هذه المنطقة والإصغاء إلى ما يقوله الروح للكنائس (رؤيا ٧/٢) «هنا والآن».

٤. لقد آثرنا، في هذه الوثيقة، الخوض في ما قد يرى بعضهم أنّه لا تسوغ مناقشته في الفضاء العام، لأنّ تطلّعنا ينبع من إيماننا بما قاله السيّد المسيح: «تعرفون الحقّ والحقّ يحرّركم» (يوحنا ٨/٣٢). هذا الأمر يعني التزام تعميق الحوار في مضامين هذه الوثيقة كلّها مع إخوتنا المسيحيّين والسلطة الخادمة في الكنائس، ومع المنتمين إلى الأديان الأخرى، ومع ذوي الرأي في القوى المجتمعية الحيّة، ومع المؤسّسات المسكونية الإقليمية والعالمية، وفي طليعتها مجلس كنائس الشرق الأوسط، ومع المنظّمات والهيئات المدنيّة الإقليمية والدولية التي نجد لديها الإرادة الحسنة لإحلال السلام العادل وتحقيق الخير للناس جميعهم في منطقة الشرق الأوسط.

٥. تقع المقاربة اللاهوتية والمجتمعية والسياسية التي نقدّمها في هذه الوثيقة في ثلاثة أجزاء. فهي تنطوي أولاً على توصيفٍ للسياق الذي يعيش فيه المسيحيّون

في الشرق الأوسط، وتتضمن ثانيًا عرضًا للتحديات التي يواجهونها، وتتلّمس ثالثًا بعض الخيارات والسياسات التي يتعين عليهم تبنيها إن هم أرادوا التعامل بجدية مع معنى وجودهم وحضورهم. ونأمل أن تسهم هذه الوثيقة في فتح باب حوار جريء، ولا سيما في صفوف الشباب، وترسيخ للرجاء المسيحي في قلوبهم كي يختاروا الحياة، ويكونوا علامة للفرح الحقيقي وأداة له، ونورًا من نور المسيح الذي غلب الموت بالموت وقام منتصرًا.

الفصل الأوّل

واقع المسيحيّين في الشرق الأوسط وأحوالهم

أولاً: السياق الجيوسياسي

التنوّع بين القوّة والضعف

٦. إنّ منطقة الشرق الأوسط تتّصف بالتنوّع منذ أقدم الأزمنة. وقد تجلّى هذا التنوّع في غير مجال كالدين واللغة والإثنية والاجتماع والثقافة والسياسة، وقام على التمايز والتلاقي في آن معاً. في ما يختصّ بالدين تحديداً، طغت على هذه المنطقة من العالم سمة دينيّة حتّى قبل قيام التوحيد، وذلك خصوصاً بفعل ما شهدته من كثافة التعبيرات الدينيّة، بما فيها فكرة الإله الأعلى في الحضارة المصريّة القديمة وحضارات بلاد الرافدين وسوريا وكنعان. في ما بعد، ضمّ هذا المشهد التعدّديّ إلى جانب اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام، على اختلاف مذاهبها، جماعاتٍ دينيّةٍ أخرى كالأليزيديّين. وقد انعكس واقع العيش معاً، بما ينطوي عليه من إيجابيّات وصعوبات، على العلاقات الاجتماعيّة والتعبيرات اللغويّة والتشكّلات السياسيّة والمناهج الثقافيّة. فطبّعها بطابعه في مناحي الانتماء إلى الفضاءات العامّة والمساحات المشتركة، ولا سيّما في ما يتّصل بإدارة الشأن العامّ والسعي إلى الخير العامّ. ولكنّه أفضى أيضاً إلى أمّاط من الصراع والتنافس، وذلك من باب السعي إلى الهيمنة على الآخر أو الغلوّ في الدفاع عن الخصويّات.

٧. اقتضى هذا المشهد البحث عن أفضل النماذج لإدارة التنوّع وابتكار أمّاط للتلاقي التجاوريّ السلاميّ، ما دعا إلى تكريس التنوّع بوصفه نموذجاً حضاريّاً يتلاءم مع هويّة الشرق الأوسط وينسجم مع طبيعته. وقد وصّف «إعلان اليونيسكو العالميّ للتنوّع الثقافيّ» (٢٠٠١)، في مادّته الأولى، هذا النموذج على أنّه «مصدر للتبادل

والتجديد والإبداع، وهو ضروري للجنس البشري ضرورةً التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الكائنات الحيّة». من هنا، يظهر جلياً أنّ إحدى الخصائص النموذجية لمجتمعات الشرق الأوسط تكمن في التنوع حتّى في الإدارة السياسيّة، وذلك على الرغم ممّا شهدته بعض الحقب التاريخيّة من نزعة لدى الساسة إلى التسلّط أو إلى الإفراط في توحيد البنى السياسيّة.

٨. لئن يشكّل التنوع مصدر غنى ومساحة تفاعل ونهج تلاقح في منظومة القيم المشتركة والمصالح العامّة، إلّا أنّه كان، على مرّ التاريخ، بالقدر ذاته مصدر تعقيدات اتخذت أحياناً شكل صراعات وحروب. والحقّ أنّ الاستعمار ذا الأشكال المتعدّدة الذي تعرّضت له منطقة الشرق الأوسط خصوصاً بعد الحرب العالميّة الأولى وانهايار السلطنة العثمانيّة غالباً ما أخفق في خلق الأطر التي تتيح لمجتمعات هذه المنطقة إدارة تنوعها الدينيّ والإثنيّ بالاستناد إلى مفهوم الدولة المدنيّة التي يسودها القانون، والسيرَ بشكل «طبيعيّ» نحو بناء هويّات وطنيّة متوازنة. فكرّس هذا الاستعمار مسار الحماية، وأمّعن في اللجوء إلى معادلة «فرّق تُسد» الخبيثة، وقرّض قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨) على حساب الشعب الفلسطينيّ عبر مسار دمويّ وتهجيريّ مقيت. ومع قيام الثورة النفطية، ظهر توجّه اقتصاديّ واستثماريّ ذو طابع ريعيّ همّش فكرة الإنتاجية، وأوقع منطقتنا في نسق استهلاكيّ طال في تداعياته السلبية نطاق إنتاج المعرفة. أمّا في السنوات الأخيرة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أشكال من الاستعمار «الجديد» وحروب بالوكالة، إعادة إنتاج للعصبيّات الطائفية والمذهبية تجلّت خصوصاً عبر تبلور مقومات صراع سنيّ-شيعيّ يضطلع فيه كلّ من تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام (داعش) ومنظومة «ولاية الفقيه» بأدوار مدمرة.

٩. في خضمّ هذه التحوّلات كلّها، شعر كثر من المسيحيّين بأخطار تتهدّد وجودهم. وقد تعمّق هذا الشعور لدى بعضهم بفعل اللجوء إلى مقارنة اختزاليّة تستند حصراً إلى منطلق الأثريّة والأقليّة. ساهم هذا المناخ في دفع النخب الثقافيّة المسيحيّة إلى البحث عن مصطلحات ومفاهيم ومنظومات «إنقاذيّة»، ولعلّه كان أحد العوامل التي صبّت في نشوء عمارات فكريّة تدعو، مثلاً، إلى القوميّة العربيّة والقوميّة السوريّة، وتأسيس أحزاب عقائديّة ذات نزعة علمانيّة صريحة بمعنى إقصاء المعطى الدينيّ عن الحالة

السياسية. ولكن من رحم بعض هذه الأحزاب انبثقت أنظمة سياسية استبدادية وقمعية على حساب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ومن ثم، طعن فودج التنوع وسقطت التعددية. والأکید أن فشل هذه المقاربة «الإنقاذية» كان أحد أبرز العوامل التي أسفرت عن نشوء مقاربة نقيضة قوامها الدين. فتم الانتقال من الغلو «العلماني» إلى الغلو الديني الذي بلغ أحياناً حد الإقصاء والتكفير، ما أيقظ لدى عدد لا يستهان به من المسيحيين خوفهم «القديم» على مصيرهم. وينبري بعضهم اليوم، بنتيجة ذلك، إلى استدراج الحميات واللواذ بفكرة «حلف الأقليات» معتبراً أنها تضمن للمسيحيين بقاءهم في منطقة الشرق الأوسط. والحق أن هذا الخيار يفضي، من جملة ما يفضي إليه، إلى تشويه الشهادة المسيحية المستندة لا إلى التوظيف السياسي للدين، ولا إلى توسل تثبيت الخصوصيات والامتيازات حفاظاً على هوية جامدة، بل إلى الانفتاح على الآخر والتحاور معه. كما يتضح راهناً أن هذا الخيار يشل انخراط المسيحيين في المجتمعات التي ينتمون إليها، وينعكس سلباً على نضالهم فيها من أجل إعلاء شأن المواطنة والسعي إلى تحقيق سبل ممارستها على أكمل وجه.

من الحداثة المجهضة إلى العولمة الملتبسة

١٠. يتفق معظم المؤرخين على أن عصر «النهضة العربية» انطلق بقوة إثر حملة نابليون بونابرت على مصر (١٧٩٨)، علماً أننا نرصد بعض المعالم النهضوية اللاحقة في الشرق الأوسط، ولا سيما في مصر وبلاد الشام، قبل هذا التاريخ. النهضة العربية مشروع حداثي بالدرجة الأولى، أي إنها شكّلت محاولةً جديةً للتفكير في معنى الحداثة الأوروبية وفي كيفية تلقفها والاستعانة بعدد من عناصرها في سبيل تجديد الثقافة والمجتمع. ولئن شهدت منطقتنا، منذ ذلك الحين، ظواهر حداثيةً أخرى جديرةً بالاهتمام تركت أثراً بالغاً في المناخ الثقافي عمومًا، إلا أن النهضة العربية تبقى أهم المشاريع الحداثية في منطقة الشرق الأوسط وأكثرها اتساعاً وعمقاً.

١١. إن إحدى سمات مشروع النهضة العربية هي التفكير المعمق في العلاقة بين الدين وتطور المجتمع. وقد كانت لمفكري عصر النهضة إسهامات قيمة في الفكر

المجتمعي والسياسي، وفي علاقة الدين بالعقل، وفي الدور الذي يضطلع به الأخير في تحرير الإنسان من الجهل فردياً وجماعياً. والحق أن مفكري عصر النهضة لم يعطوا جواباً واحداً عن العلاقة بين الدين والعقل. ففيما ساوى بعضهم، مثلاً، بين الإسلام والعقل، رأى آخرون أن العقل يؤلف ظاهرة عامة مستقلة عن الدين، وقادرة على أن تزود البشر بمساحة للحوار في ما بينهم كأننا ما كان انتماؤهم الفكري. فضلاً عن ذلك، زرع عصر النهضة العربية بذور الفكرة القومية، وذلك انسجاماً مع ما كان شائعاً في أوروبا القرن التاسع عشر من نشأة القوميات وازدهارها، ودعا في بعض تياراته إلى فصل الدين عن الدولة.

١٢. يتبين مما سبق أن النهضة العربية لم تكن مجرد مشروع تثقيفي وتنويري فحسب، بل اتصفت أيضاً ببعد سياسي. ففكر النهضة يختزن في ثناياه بذور مشروع مجتمعي وسياسي، وذلك على قدر الثقة التي أولاها رؤاؤه للعقل ولقدرته على تنظيم شؤون المجتمع في تنوعه. بيت القصيد، هنا، هو أن العقل يمثل العام والمشارك بين البشر. والدولة لا تبنى على الخاص، كالدين والعرق ولون البشرة، بل على العام. وهذا المبدأ هو أساس الدولة الديمقراطية الحديثة وقوام فكرة المواطنة. وقد اعتبر كثر من النهضويين أننا هنا أمام قاعدة ذهبيّة قادرة على دفع المجتمع قدماً ووضع مداميك ممارسة سياسيّة أكثر عدالة.

١٣. اضطلع المفكرون المسيحيون بدور ريادي في النهضة العربية. ربما يكمن أحد أسباب هذه الظاهرة في أن هؤلاء كانوا، نسبياً، أكثر استفادة من سواهم من المدارس التي أنشأتها الإرساليات والكنائس المحليّة. يُضاف إلى ذلك رغبة بعضهم في إيجاد قواسم مشتركة مع المسلمين من خارج الرابطة الدينيّة (راجع الفقرة ٩)، وذلك عبر تلمين العقل والتشديد على الانتماء إلى ثقافة مشتركة قوامها اللغة العربيّة. ولكنّ النهضة لم تكن مشروعاً مسيحياً على الرغم من دور المسيحيين الطليعي فيها، بل كانت مشروعاً «عربياً»، بمعنى أن صانعيها كانوا من المسيحيين والمسلمين واليهود وغير المتديّنين الناطقين باللغة العربيّة، أو الذين يعتبرون أنهم ينتمون إلى ثقافة عربيّة مشتركة.

١٤. لقد أثبتت خبرة مجتمعاتنا منذ مطلع القرن العشرين أن المشروع السياسي المنبثق من النهضة لم يؤت ثماره المرجوة. ولعلّ هذا يعود، في جزء منه، إلى شعور كثر من المسلمين بأن مرتكزات هذا المشروع ذات أصل غربي لكونها تستقي خصوصاً من الحداثة الأوروبيّة، وبأنّ هذه الحداثة هي في نهاية المطاف ظاهرة تشكّلت خارج نطاق الأمة الإسلاميّة، وذلك على الرغم من أهميّة الرافد الإسلامي في قيامها. يظهر هذا الشعور بوضوح لدى منظري الصحة الإسلاميّة، الذين سعوا إلى تقديم نموذج سياسي بديل مستمدّ، بطريقة أو بأخرى، من الإسلام. ويضاف إلى هذا فشل معظم الدول التي نشأت في منطقتنا في إرساء نموذج ديمقراطي حقيقي، ولا سيّما بعد إطلاق اللورد بلفور وعدداً بإقامة دولة قوميّة للشعب اليهودي في فلسطين وقيام دولة إسرائيل بعد دخول المنطقة حقبة الانتداب البريطاني والفرنسي. كما أنّ عدداً من حكام هذه الدول استغلّوا نكبة فلسطين (١٩٤٨)، وما أسفرت عنه من صراعات، لفرض دكتاتوريات مقنّعة أو معلنة، وذلك بحجّة أنّ الظروف تقتضي محاربة الكيان الصهيوني حتّى ولو أتى ذلك على حساب الحرّيّة الفرديّة وعبر اللجوء إلى القمع الفكري والسياسي (راجع الفقرة ٩).

١٥. إنّ فشل مجتمعات الشرق الأوسط في تلقّف مشروع الحداثة الذي عبّرت عنه النهضة، وفي صوغه على نحو يتلاءم مع خصوصياتها، أدّى في غالبية الأحيان إلى تآرجح هذه المجتمعات بين الأصالة والحداثة، أو بين التقليد والمعاصرة. هذا الأمر ينعكس غالباً في التعامل مع بعض الإشكاليات المنبثقة من حقبة ما بعد الحداثة بعقليّة ما قبل الحداثة، أو في اللجوء المفرط إلى عناصر سابقة للحداثة كالعقليّة الغيبية مثلاً. ويزيد في هذا التآرجح أنّ المساهمة التي يقوم بها أبناء مجتمعاتنا في صناعة الفكر والعلم المعاصرين لا تزال محدودةً نسبيّاً.

١٦. من الواضح أنّ التشبّث بما يُعتبر تقاليد وتراثات وأعرافاً خاصّةً غالباً ما يرتدي في منطقة الشرق الأوسط طابعاً دينيّاً، أو طائفياً، أو عرقيّاً، أو قوميّاً، أو قبليّاً، معرّضاً للانسياق، في بعض أشكاله، إلى تشدّد ربّما يبلخ حدّ التطرّف. ولعلّ من أخطر ما ينتشر في منطقتنا حاضراً هو نوع من التطرّف الديني الذي يتخذ أحياناً شكلاً عنيفاً يصل إلى حدّ محاولة طمس الهويّات المغايرة (راجع الفقرة ٩). ولئن كان الإسلام

السياسي يشكّل اليوم، في بعض أشكاله المتطرّفة، تربيةً خصبةً للعنف المستند إلى الدين، إلاّ أنه من الضروريّ التشديد على أنّ العنف ليس ظاهرةً لصيقةً بالإسلام، أو بكلّ الإسلام السياسي، أو بالدين حصراً، بل هو ظاهرة أنثروبولوجية ومجتمعية بالدرجة الأولى غالباً ما ترتبط بخطاب عن الهويّات مغلقٍ وإقصائيٍّ وفوقيّ.

١٧. لا تختلف المجتمعات في الشرق الأوسط اليوم عن سائر مجتمعات العالم من حيث إنّها جزء من العولمة المتصاعدة التي يشهدها كوكبنا منذ عدد من العقود. فهي تتّسم، ولا سيّما في المدن، بقدر كبير من التنميط في المأكل والمشرب والملبس. يضاف إلى ذلك ما تتيحه وسائل الاتّصال الحديثة من قدرة على التواصل بشكل شبه فوريّ. والجدير بالذكر أنّ هذه الوسائل اضطلعت بدور فاعل في انتفاضات الربيع العربيّ (راجع الفقرات ٢٠-٢٣) متيحةً توثيق الحركات الشعبيّة وإيصال أصداؤها إلى أصقاع الكون. ولئن كانت العولمة كثيراً ما تُفْضي إلى تكثيف التواصل الإنسانيّ وفتح آفاق له غير مسبوقه، إلاّ أنّها ليست في منأى عن الالتباس. فالثابت أيضاً أنّ العولمة تعمّق ظاهرة ارتباط الإنسان بالآلة، ما قد يؤدي إلى تهديد قدرة الإنسان الفرد على إقامة علاقات أصيلة بالمحيطين به على نحو يتخطّى التبعية المفرطة لتقنيّات التواصل.

١٨. يتّصف عاملنا المعوم بتكثّف جيّليّ لارتباط الدول اقتصادياً بعضها ببعض وبنشوء هيكلية اقتصادية معولمة. ويتوافق هذا مع تصاعد دور الاعتبارات الاقتصادية في تقرير سياسات الدول يأتي أحياناً على حساب المنظومات الأخلاقية الوازنة، ولا سيّما شرعة حقوق الإنسان. يضاف إلى ذلك تعمّق ملحوظ للشرح بين الدول التي تصنع الحضارة الرقمية والدول التي تكتفي باستهلاكها. ولا شكّ في أنّ مجتمعات الشرق الأوسط، التي تنتشر فيها ثقافة الاستهلاك، تجد ذاتها، في غالبية الأحيان، ضحيةً لمآلات العولمة الاقتصادية وما يفرض من شروط على الدول التي لا تستطيع مواكبتها، وذلك بسبب دورها الهامشيّ في لعبة الإنتاج والتسويق.

١٩. إنّ الجنوح إلى العمومية المقترن بالعولمة غالباً ما يتسبّب بميل معاكس إلى التشديد على الخصوصية والهويّات الضيقة. والحقّ أنّ هذا النوع من الاستقطاب لا

يقتصر على إشكاليّة الهوية، بل يمهّر بخاتمته الحياة المعولمة عمومًا. وهو كثيرًا ما يتّخذ في منطقة الشرق الأوسط شكل التوتّر بين تعاضم الشعور الدينيّ من جهة، وتساعد اللامبالاة الدينيّة وعدم الثقة بالدين من جهة أخرى، وصولاً إلى نوع من الإلحاد «الجديد» في بعض الأوساط، وخصوصًا في صفوف الشباب (راجع الفقرة ٥٤).

تحوّلات «الربيع العربيّ»

٢٠. في العام ٢٠١٠، انطلقت ثورات «الربيع العربيّ» وشكّلت حدثًا عظيم الأهميّة بالنسبة إلى منطقتنا، إذ كشفت ما تراكم طوال عقود من آفات سياسيّة وتحديات اقتصاديّة وإشكالات ثقافيّة. وقد فضحت الاحتجاجات الفجوة بين الحكّام والشعوب وأثبتت أنّ الأنظمة السياسيّة القائمة فقدت شرعيّتها، لأنّ هذه الشرعيّة لا يمكن أن تنبثق إلّا من رضى المواطنين والمواطنين عن أداء الساسة. وقد دلّت الشعارات التي رُفعت إيّان التحوّلات الشعبيّة على مدى التداخل بين العدالة الاجتماعيّة من جهة، والحقوق المدنيّة، ولا سيّما الحرّيّة، من جهة أخرى، وذلك في كنف نظام سياسيّ يطمح الناس إلى كونه ديمقراطيًّا حقيقيًّا. واللافت أنّ هذه التحوّلات تمكّنت من تخطّي حواجز الدين والطائفة والعرق والجنس والجيل، وأفصحت عن ذاتها باللجوء إلى أمّاط غير تقليديّة شكلاً ومضمونًا. فثارت على النماذج الاقتصاديّة المعمول بها، ودعت إلى تجاوز الوصفات الجاهزة في الإصلاح السياسيّ، وشكّكت في قدرة الأحزاب التقليديّة على التغيير. وقد تصاحب هذا مع توسّع واضح لرقعة المجتمع المدنيّ، الذي مارس دورًا على جانب كبير من الأهميّة لا في مواكبة الاحتجاجات الشعبيّة فحسب، بل خصوصًا في تحفيز النقاش الفكريّ والمفاهيميّ المتّصل بمنظومة القيم وقضايا المجتمع والاقتصاد.

٢١. تصدّرت المواطنة، مفهومًا وقيمًا، انتفاضات «الربيع العربيّ» في تونس ومصر وسوريا، وفي ما بعد في العراق ولبنان. وقد أظهرت التحوّلات الشعبيّة أنّ حقوق المواطنين والمواطنين منتهكة ومستباحة منذ عقود، حتّى تحوّل هذا الوضع المنحرف إلى ما يشبه القاعدة، علمًا بأنّ هذا الانحراف غالبًا ما استند إلى مقولات كالدين

والطائفة والعرق والمنطقة. ومن ثمّ، فإنّ انتفاضات «الربيع العربي» أسقطت مفهومي الأقيّة والأكثريّة باسم المواطنة القائمة على حقوق الفرد، وطالبت بإعادة مفهوم المواطنة إلى قلب الممارسة السياسيّة وجعله نبراس الإصلاح السياسيّ والمجتمعيّ.

٢٢. اضلعت فئة الشباب، ذكوراً وإناثاً على حدّ سواء، بدور مركزيّ في انتفاضات «الربيع العربي» وقبضت على ناصية الاحتجاجات في غير بلد. والحقّ أنّ هذه الانتفاضات أظهرت أنّ هذه الفئة تعاني من أزمة خانقة لعلّ أبرز مظاهرها يكمن في البطالة والاستبعاد السياسيّ، وهي تتطلّع إلى تغيير سياسيّ ومجتمعيّ جذريّ. وقد ساقّت انتفاضات «الربيع العربي» إلى تفكير مليّ في قضايا الشباب وكيفيّة انخراطهم في الحياة العائليّة والجماعة الدينيّة والشأن العامّ. كما تكثّف الاهتمام بقضايا النساء انطلاقاً من السعي إلى عدالة أكبر في توزيع الموارد والفرص، وتأمين حماية أوسع لهنّ من الاستغلال والابتزاز. وقد أحالت الثورات الشعبيّة لا إلى خطورة تجاهل قضايا الشابات والشبان وضرورة الإصغاء إلى صوتهم فحسب، بل أيضاً إلى عجز المؤسّسات الدينيّة، في كثير من الأحيان، عن فهم التغيّرات التي تطرأ على حياة هذه الفئة العمريّة بفعل العولمة. ولوحظ، على وجه العموم، انقسام الشباب إلى فرق تبعاً للموقف من المؤسّسة الدينيّة. فبعضهم يشعر حيالها بالاغتراب أو الرفض، وبعضهم يرتبط بها ولكنّه يعيد التفكير في ارتباطه هذا ساعياً إلى قدر من التحرّر، وبعضهم ما زال ملتصقاً بها باعتبارها مرجعيّة أخلاقيّة ومصدراً للشعور بالأمان.

٢٣. لا ريب في أنّ انتفاضات «الربيع العربي» اختزنت طاقةً كبرى على التغيير رغم ما اتّهمت به، هنا وهناك، من عدم قدرتها على بلورة مشروع وطنيّ تحديثيّ متكامل. ولعلّ هذه الطاقة هي أحد أهمّ الأسباب التي دفعت القوى السياسيّة المسيطرة، والمستفيدة في العادة من المعادلة السياسيّة القائمة، إلى محاولة اللتفاف على التحركات الشعبيّة وشيطنتها واعتبارها مسؤولةً عن القلاقل التي رافقتها، حتّى إنّها سعت أحياناً إلى زجّها في لعبة الصراع السياسيّ التقليديّ. ولكنّ هذه الانتفاضات، على الرغم من محاولات شلّها وتعطيلها، كانت منطلقاً لنشوء طروحات جديدة في تفحص علاقة المواطنة بالانتماءات الأخرى كالدين والطائفة والعرق واللون، وذلك من حيث إنّ المواطنة هي المظلة الجامعة التي تقرّ باختلافات وتحترمها وتحضنها

(راجع الفقرة ١٢). في هذا الإطار، تمّ استدعاء مصطلحات ذات شأن مثل «التنوع في إطار الوحدة» (مصر) أو «إدارة التنوع» (لبنان). وقد حرّكت هذه الدينامية الفكرية مياهاً كانت راكدةً لسنوات طويلة، وساءلت النزعة القائمة في منطقتنا إلى اختزال مفهوم المواطنة في مصلحة الهويّات الضيقة.

٢٤. على الرغم من هذه الجوانب الإيجابية، يجب ألاّ يغيب عن بالنا أنّ ثورات «الربيع العربي» لم تسفر حتى اليوم عن قيام أنظمة سياسية ديمقراطية حقيقية في منطقة الشرق الأوسط. فلئن استطاعت بعض الدول وضع دساتير جديدة أو إطلاق عملية سياسية تغييرية، إلاّ أنّ الأنظمة القديمة التي ثار الناس عليها تمكّنت من إعادة إنتاج ذاتها في دول أخرى، أو ما زالت تبدي شراسةً كبيرةً في الدفاع عن بقائها. ولا يندر أن تجد شعوب منطقتنا ذاتها مضطّرةً إلى الاختيار بين الدولة البوليسية ودولة الحرّيات. يضاف إلى ذلك أنّ كثيراً من القوى السياسية استغلّت انتفاضات «الربيع العربي» كي تمعن في تغذية الإرهاب وتحويل منطقتنا إلى مسرح للصراع بين ما يُعرف بالمحور السنيّ والمحور الشيعيّ (راجع الفقرة ٨).

المستجدات البيئية والصحية

٢٥. إنّ ما تعيشه البشرية اليوم في مواجهة جائحة كوفيد ١٩ ليس وليد الصدفة، بل يشكّل نوعاً من كشف حساب قاس لما ارتكبه البشر من أخطاء كبرى حيال كوكب الأرض وموارده وتوازنه الطبيعيّ. فجاء الفيروس كي يحذّرهم عساهم يستيقظون ويعيدون الاعتبار لمعنى الحياة والطبيعة والصحة البيئية، ومعنى أن يكونوا بشراً يستحقّون الكوكب الذي يعيشون على سطحه. لقد دمّرت عقود من الممارسات الخاطئة والعادات البشريّة المتهوّرة أجزاءً واسعةً من كوكبنا. فما لم يغيّر البشر سلوكهم بصورة جذريّة وواعية ومنظمة للحدّ من الارتفاع في تأديّه، فإنّ وجودهم على الأرض سيكون مهدّداً. والحقّ أنّ التغيّر الإيكولوجيّ والمناخيّ ليس تحوّلًا حتمياً لا يمكن إيقافه، بل هو مسار يتّصل اتّصلاً وثيقاً بخيارات بشريّة، سواء أكانت سياسات عامّة أم قرارات سياسية.

٢٦. لقد استتبعَت سياسات الرأسماليَّة النيوليبراليَّة في زمن العولمة، وما رافقها من استغلال للطبيعة والبيئة، نتائج كارثيَّة. فأدَّى تشابك الرأسماليَّة المعولمة بالاستعمار الإيكولوجي، الذي يعبَّر عن ذاته في محو الغابات وتسويق الحياة البريَّة والبحريَّة والاعتماد المفرط على التصنيع، وما نجم عن كلِّ ذلك من تلوث بيئيٍّ وانبعاثات حراريَّة وغازات، إلى تدمير المناخ العالميِّ والإضرار بالغلاف الجوّيِّ للأرض والمسَّ بالتوازن البيئيِّ واستجلاب التهديد البائيِّ. وتعياني منطقة الشرق الأوسط بنوع خاص تداعيات هذا التشابك بسبب الحروب وعدم التزام الدول بالمعايير البيئيَّة وانتشار الاستهتار وقلة الوعي والفساد.

٢٧. ساهمت خصخصة قطاعات الرعاية الصحيَّة وتقليص الاستثمار في الأبحاث العلميَّة والبائيَّة في إضعاف أنظمة الصِّحة العامَّة الوقائيَّة والعلاجيَّة في مناطق كثيرة من العالم وتقليل الثقة بها. واللافت أنَّ الجائحة كشفت حال الارتباك في قطاعات الرعاية الصحيَّة، وأخرجت بعض الدول التي وجدت ذاتها غير مهيَّأة لإدارة حال طوارئ بهذا الحجم، حتَّى إنَّ ردَّ الفعل كثيرًا ما أتى ذا طابع أمنيٍّ وسياسيٍّ على حساب الجانب الصحيِّ. وقد شهدنا هذا في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، التي قام بعضها بتجاوز الأطر القائمة مثل وزارات الصِّحة والتنمية الاجتماعيَّة عبر تشكيل لجان طوارئ غالبًا ما أشرفت عليها الأجهزة الأمنيَّة، ما أدَّى إلى الربط بين خطاب الصِّحة وسلوكيَّات الأمن. كما لجأت بعض الحكومات إلى أدوات مراقبة مستحدثة شكَّلت مساسًا بالحريَّات العامَّة والخاصَّة، وانتهاكًا لحقوق الإنسان.

٢٨. بالنظر إلى ضغط المصالح الاقتصاديَّة الضيِّقة والتفاوت الاجتماعيِّ وتقصير الحكومات في مواجهة الأزمة الناجمة عن الحظر والإغلاق الشامل، كانت لسرعة انتشار الفيروس تداعيات كارثيَّة على الفقراء. وقد كشفت الجائحة، على وجه العموم، هشاشة النموذج الاقتصاديِّ المتَّبَع في بعض دول منطقتنا، أي الاقتصاد المبنيِّ على الخدمات والقروض الخارجيَّة، مع ما يصاحب ذلك من تهميش لقطاعات المنتجة، مثل الزراعة والصناعة (راجع الفقرة ١٨)، وإهمال للتعليم والصِّحة وتراكم للدين العام وتفاقم للبطالة.

٢٩. لقد فضحت الجائحة هشاشة النظام التربويّ في معظم دول الشرق الأوسط، إذ لجأت هذه الدول إلى التعليم الرقميّ غير أبهة بعدم امتلاك أسر كثيرة الوسائل الإلكترونية الضرورية كالحواسيب وخطوط الإنترنت. كما أظهرت الجائحة محدودية التعليم الرسميّ وعجزه عن مواكبة التطوّر، وارتباط النظام التعليميّ بالفوارق الاجتماعيّة، وتعزيزه عدم تكافؤ الفرص بين الفقراء والاغنياء. يضاف إلى ذلك أنّ التعليم في منطقتنا هو أحياناً ضحيّة اعتماد نظام تدريس مزدوج (صباحاً ومساءً) يعزّز التراجع في المستوى. كما إنّه يعاني نقصاً في البنى التحتيّة والمصادر البشريّة والماليّة، وإهمالاً للحيز التقنيّ، وعدم التواءم مع احتياجات المجتمع.

ثانياً: السياق الكنسيّ واللاهوتيّ

التنوع

٣٠. تعود أصول الكنائس في منطقة الشرق الأوسط إلى الحقبة الرسوليّة. ويرتكز إيمان هذه الكنائس على التقليد المشترك للكنيسة الجامعة، ولا سيّما على الكتاب المقدّس بوصفه المعيار والتعبير الأدقّ عن وديعة الإيمان المقدّسة، والتي على الكنائس أن تحفظها وتعمّق فيها باستمرار بمعونة الروح القدس، وذلك من طريق الكرازة والليتورجيا وسائر أنواع الخدم. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين مضمون الوديعة الإيمانيّة من جهة، وطرائق التعبير عنها من جهة أخرى. فالأولى راسخة، فيما الأخيرة تتكيّف مع تبدّل السياق وتطلّعات المؤمنين وحاجاتهم وتساؤلاتهم عبر العصور والأمكنة.

٣١. تعيش كنائس منطقة الشرق الأوسط، منذ نشأتها، خبرة التنوع. فالعصور المسيحيّة الأولى في منطقتنا شهدت طرائق متعدّدة للإفصاح عن وديعة الإيمان التي تسلّمها الكنائس من الشهود الأولين، وذلك تبعاً لاختلاف اللغات والثقافات والتفاعل الوجدانيّ. هكذا ولّدت بشارة الإنجيل تقاليد عميقة الأثر غرف منها المؤمنون وتناقلوها عبر الأجيال. ولا يزال الإرث الأبائيّ والليتورجيّ والأدبيّ والروحيّ والقانونيّ والفنيّ واللغويّ

يشهد على هذا التنوع. ونشير في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى التقليد الأنطاكي العريق بجذوره اليونانية والآرامية والسريانية ومدارسه اللاهوتية وصلته الوثيقة بالأباء السريان والكلادوكيين (نسبةً إلى منطقة كبادوكية في آسيا الصغرى)، والتقليد الإسكندري بشقيه اليوناني والقبطي ومدرسته اللاهوتية وما أنتجته من غنى ثقافي وروحي، والتقليد الأرمني بتراثه الفريد. ولا ننسى، طبعاً، التراث الكاثوليكي الروماني والتراث الإنجيلي المحلي المنبثق من حركة الإصلاح في القرن السادس عشر. فلئن اختلفت أحوال الكنائس في الشرق الأوسط تبعاً لمعطيات الزمان والمكان، إلا أنها تصبو جميعها إلى إعلان البشارة الواحدة «هنا والآن» تحقيقاً لدعوتها ورسالتها.

٣٢. كان للإرساليات الغربية، منذ القرن السابع عشر، سواء الرومانية اللاتينية أو تلك المرتبطة بحركة الإصلاح، أثر كبير في قيام كنائس شرقية كاثوليكية وكنائس تنتمي إلى التراث الإنجيلي بعضها ذو طابع تاريخي وبعضها يتسم بنظام حر. ولئن اعتبر نشوء هذه الكنائس في الماضي إشكالياً، لكونه أتى على حساب الكنائس التاريخية في منطقتنا، إلا أن هناك ميلاً واضحاً اليوم لدى عدد لا يستهان به من مسيحيي الشرق الأوسط إلى تثمين وجود هذه الكنائس لا بالنظر إلى الدور الفريد الذي تقوم به كل واحدة منها فحسب، بل لكون وجودها يحيل أيضاً إلى روح التنوع التي امتازت بها المسيحية منذ أقدم الأزمنة. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المدارس والجامعات والمراكز الطبية والاجتماعية التي أنشأها المرسلون الغربيون عززت دور الكنائس في مجتمعاتها وساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في قيام «النهضة العربية» (راجع الفقرات ١٠-١٣).

٣٣. قام المسيحيون في الشرق الأوسط، بعد نشأة الإسلام، بدور ثقافي ريادي عبر نقل علوم عصرهم، ولا سيما الفلسفة والطب، من اليونانية والسريانية إلى العربية وانخراطهم في نقاشات فلسفية ولاهوتية مع المتكلمين والفقهاء المسلمين. فجعلوا اللغة العربية لغة قادرة على استيعاب فروع المعرفة كافة عبر نحتهم المصطلحات الفلسفية واللاهوتية والعلمية. ويشكل التراث المسيحي المحفوظ باللغة العربية إرثاً مشتركاً للكنائس كلها في الشرق الأوسط، وذلك بالنظر إلى ما تظلع به اللغة العربية والثقافة العربية من دور عميق في شهادتها المشتركة (راجع الفقرة ١٣).

المعيرة

٣٤. إنَّ معظم كنائس الشرق الأوسط التاريخية هي ذات نظام بطريركيٍّ أو سينودوسيٍّ. ويستلهم كلا النظامين فكرة المجمعية التي تحيل، في معناها الأصليِّ، إلى المعيرة والسير معًا. فالمجمعية تتأصل لاهوتيًّا في مواكبة الله لشعبه والسير معه على مدى التاريخ كما يشهد الكتاب المقدَّس، وهي تقوم على كون الكنيسة جسد المسيح (أفسس ١٢/٤) وشعب الله الجديد السائر نحو الملكوت، وعلى أنَّ المؤمنين المعمَّدين هم قلب هذا الشعب. أمَّا الشمامسة والقساوسة والأساقفة، فيكمن جوهر خدمتهم في السهر على رعاية شعب الله وخدمته (أعمال ٢٠/٢٨) خدمةً الوكلاء الأمناء (لوقا ١٢/٤٢) الذين سيؤدُّون حسابًا أمام منبر المسيح الديان العادل. تعاش المجمعية، أولًا، في كلِّ كنيسة، ثمَّ بين الكنائس بعضها مع بعض، ثمَّ في الشركة مع العالم. وقوامها تفاعل جميع وظائف الأعضاء في الجسد الواحد على تنوعها، وذلك في سبيل أن ينمو هذا الجسد نموًّا صحيًّا ومتناسقًا (١ كورنثوس ١٢). من هنا، يشكّل احترام المواهب المتنوعة لأعضاء شعب الله، وما يرتبط بهذا الاحترام من تثمين لفكرة الشورى، جوهر فكرة المجمعية. غير أننا، ويا للأسف، كثيرًا ما نرصد في كنائسنا اليوم تهميشًا لشعب الله، وخصوصًا المرأة والشباب، في القرارات الكبرى وتناميًا للروح السلطوية، ما يفضي إلى غياب الشراكة في المسؤولية والحوكمة المتوازنة وروح المساءلة بين الشعب ورعائه. وليس من النادر أن نجد أن بعض مظاهر الفساد ينخر عددًا من المؤسسات الكنسية، ولا سيَّما الصحية والتربوية، ما يؤدي إلى انحسار دورها في نشر روح الإنجيل والقيم المسيحية.

٣٥. يتشكّل الحضور المسيحيّ في الشرق الأوسط من حضور المؤمنين جميعهم على اختلاف انتماءاتهم الكنسية والإثنية والوطنية. وتشكّل شركة الكنائس حضور كنيسة المسيح «هنا والآن» بوصفها كنيسةً متأصلةً في جغرافيا هذه المنطقة وتاريخها وحضارة شعوبها. لذا، ليست المعيرة المسكونية، أي السعي إلى تحقيق الوحدة المنظورة بين الكنائس، أمرًا مختصًّا ببعض اللاهوتيين أو الرعاة، بل مسألة مؤسّسة ترتبط بالشهادة الواحدة للمسيح، وبال دعوة الإلهية الواحدة إلى عيش القداسة، وبرسالة الكنيسة الواحدة في خدمة الإنسان. وإنَّ السبيل إلى تحقيق هذه الشهادة والدعوة والرسالة

هي السبيل المجمعية، التي ارتضاها الرب لهذه الكنائس. فهي إما أن تكون معاً أو تتلاشى رويداً رويداً، وذلك من دون أن يعني هذا أي اصطاف من أي نوع في وجه أي جماعة دينية أو اجتماعية أو سياسية أخرى. ويتطلب التحدي المسكوني جهداً للعبور من الحالة الطائفية إلى الحالة الكنسية، وتقبلاً للتعدّد، وانفتاحاً على الآخر بعيداً من التوقع والسعي وراء المصالح الذاتية. كما يقتضي التمسك برهان استعادة الوحدة المنظورة لكون الخلافات والانقسامات التي تعرّضت لها الكنائس عبر العصور لا تزال تُضعف رسالتها حتّى اليوم.

٣٦. لا ريب في أنّ نشأة الحركة المسكونية العالمية قد أسهمت في نموّ الروح المسكونية في الشرق الأوسط. وقد ألهم الروح القدس كنائس هذه المنطقة إلى تأسيس مجلس كنائس الشرق الأوسط (١٩٧٤) منتدًى ومحلاً للقاء والتعارف والتعاون والتعاون من أجل تحقيق الشهادة الواحدة للمسيح القائم من الموت، وعلى أمل استعادة الشركة الكاملة في ما بينها. ويضمّ هذا المجلس اليوم الكنائس التاريخية كلها باستثناء الكنيسة الرسولية الأثورية. فتح تأسيس المجلس صفحة جديدة في علاقات الكنائس بعضها ببعض. فحثّها على التقارب ومواجهة التحديات المشتركة والتفاعل بشكل أعمق مع مجتمعاتها، كما أتاح لها أن تجد في نبذ الصراع والتنافس والتلكؤ الذي عرفته على مدى تاريخها. فهذا التاريخ كثيراً ما شهد حقبات من الانغلاق والتوقع، ولا سيّما بفعل آليات سيكولوجية تغلب الذهنية القبلية ونظريّة الجماعة المتفوّقة وعقد الاضطهاد على محبة الله التي تنفي كلّ خوف (١ يوحنا ٤/١٨). ولكن على الرغم ممّا أحرزته الدينامية المسكونية في العقود الأخيرة من تقدّم، نرى أنّ الكنائس ما زالت تجد صعوبات في التعاون في ما بينها على أساس أفكار خلاقة وبرامج علمية واضحة، وذلك بغية إبراز الهوية الكنسية الروحية المشتركة والانخراط معاً بقوة أكبر في مسيرة تحقيق الوحدة المنظورة. وقد انعكس هذا في الأزمة الحادة التي شهدتها مجلس كنائس الشرق الأوسط، قبل نحو عقد من الزمن، والتي كادت تطيح به. وهذا المجلس اليوم في طور الانطلاق من جديد واستعادة الدور الذي امتاز به.

٣٧. يشكّل الإسلام، منذ نشوئه في القرن الميلادي السابع، جزءاً لا يتجزأ من واقع المسيحيين في الشرق الأوسط. وفيما يعيش معظم المسيحيين في منطقتنا ضمن

مجتمعات طبعها الإسلام بطابعه، فإنّ الأکید أيضًا أنّ الإسلام في الشرق الأوسط بات ملازمًا لبشارة الإنجيل. على الرغم من أنّ العلاقات المسيحية-الإسلامية اتّصفت، على وجه العموم، بديناميّة إيجابيّة تتمثّل في العيش المشترك وقيم المحبّة والأخوّة والتعاون، أي ما يسمّى في العادة «حوار الحياة»، غير أنّها شهدت أيضًا خبرات سيّئة غلب عليها التباغض والتحارب، وأحيانًا الاضطهاد. ولا شكّ في أنّ العوامل التي أنتجت مثل هذه الخبرات متعدّدة وشائكة. وهي تمتدّ من الاختلال في ميزان السلطة السياسيّة واللجوء إلى منطق القوّة المفرطة مرورًا بسيكولوجيا الخوف والحسابات الطائفية الضيقة وصولاً إلى تغليب الخطاب اللاهوتي الذي ينتقص من الآخر ويسعى إلى دحض مشروعية دينه. ويعتبر كُثر من المسيحيين اليوم أنّ عليهم أن ينطلقوا في تعاطيهم مع الإسلام وأهله من مبادئ المعية والتقارب والتآخي والحوار الحياتي والفكريّ سبيلًا للعيش المشترك، بحيث يستلهمون خبرات التاريخ الإيجابية ويستمدّون العبر من تلك السلبية منعا لاستعادتها.

٣٨. لا نجانب الصواب إذا اعتبرنا أنّ بعض الخطاب الكنسيّ اليوم يتّصف بالازدواجية في التعاطي مع الكنائس الأخرى بخاصّة والديانات غير المسيحية بعامة، ما يتنافى وروح المعية. فما يقال في المجالس الخاصة كثيرًا ما يختلف عمّا يصرّح به في الفضاء العام، وذلك بخلاف وصيّة السيّد: «ليكن كلامكم نعم نعم لا لا» (متّى ٥/٣٧). كذلك فإنّ بعض المؤسّسات الكنسيّة تجنح اليوم إلى تبني تكتيك الخطاب المزدوج. فهي، في سعيها إلى استمالة الغرب والحصول على مساعدات من بعض الجماعات المسيحية الأميركيّة والأوروبيّة، تتبنى أفكارًا معادية للعيش المشترك تركز خصوصًا على تضخيم معاناة المسيحيين والترويج لنظريّة اضطهادهم المبرمج على يد المسلمين. ولكنها، في الوقت عينه، تلقي أمام المسلمين خطابًا مغايرًا مُثبّته على ما يقومون به من «حمية» للمسيحيين وداعيةً إلى الأخوّة والعيش المشترك معهم. وتظهر هذه الازدواجية أيضًا في الخطاب الداعي إلى نبذ الطائفية من جهة، والحفاظ على الامتيازات الطائفية من جهة أخرى، أو الترويج للطائفية بوصفها واقعًا لا بدّ منه.

٣٩. تتأصل علاقة المسيحية باليهودية في تراث روحيّ مشترك قوامه الكتاب المقدّس، ولا سيّما ما يُعرف بأسفار العهد القديم. ولئن اتّسمت علاقة أهل الديانتين، على مرّ

الزمن، بالصعود تارةً والهبوط طوراً، وذلك تبعاً للسياقات الجغرافية والتاريخية، إلا أنها كانت في منطقة الشرق الأوسط سلاميةً وتُسم بالمعية على وجه العموم، وذلك حتى قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨). فقد تشوّهت العلاقات بين أبناء الديانتين بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من جهة، وبفعل الخلط بين اليهودية والصهيونية ودولة إسرائيل من جهة أخرى. فتراجعت صلات التلاقي بين اليهود والمسيحيين في منطقتنا وسادت العداوة انطلاقاً من الشعور بالظلم والخوف. في هذا الصدد، نودّ الإشارة إلى وثيقة «وقفة حق» التي أطلقها المسيحيون الفلسطينيون (٢٠٠٩) وتتمين ما تؤكده هذه الوثيقة، من جملة ما تؤكده، من ضرورة إحقاق العدل سبيلاً إلى المصالحة وترسيخ السلام العادل والثابت.

التنشئة اللاهوتية والروحية

٤٠. أنشأت الكنائس في الشرق الأوسط معاهد وكليات جامعيةً عريقةً لتنشئة الخدام تنشئةً إنسانيةً ولاهوتيةً ومسكونيةً تهدف إلى بناء الكنيسة، بوصفها جسد المسيح، وتحقيق رسالة المسيحية في هذه المنطقة من العالم. يتعرّف الطلبة، في هذه المؤسسات، إلى تراث كنيستهم الخاص وتراث الكنائس الأخرى وفق المناهج النقدية الحديثة، ويحيون حياة الكنيسة في العبادة والليتورجيا، ويتربّون على قيم المحبة والمصالحة والحوار وبناء السلام. وقد فتحت هذه المعاهد والكليات أبوابها أمام المؤمنين، نساءً ورجالاً، الذين يطمحون إلى تنشئة معمّقة على الإيمان، أو يعتقدون أنّ الربّ دعاهم إلى الانخراط في الخدم الكنسية. وتقوم هذه الكليات والمعاهد بتنشئة أساتذة للتعليم الديني في المدارس والرايا، وذلك بالتعاون مع بعض المراكز التثقيفية التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض.

٤١. في مجال التنشئة اللاهوتية، كان لرابطة معاهد وكليات اللاهوت في الشرق الأوسط (١٩٦٧) دور بارز في فتح آفاق التعاون بين المؤسسات اللاهوتية التثقيفية. وتضمّ هذه الرابطة حالياً ثمانية عشر عضواً من مصر ولبنان وسوريا والعراق. وهي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مجلس كنائس الشرق الأوسط، ولا سيما مع الدائرة التي

تعنى بالشؤون اللاهوتية والعلاقات المسكونية. ويرتكز عمل الرابطة على التعارف الإنساني واللاهوتي، والصلاة المشتركة، وتبادل الخبرات التعليمية والأكاديمية، والتفكير معاً في مستقبل الحضور المسيحي في الشرق والعلاقات مع غير المسيحيين والشهادة المشتركة في مجتمع متعدّد. وقد واجهت الرابطة في العقد الأخير عدداً من الصعوبات البنيوية والإدارية التي تعيقها في تحقيق أهدافها.

٤٢. في أثناء العقود الثلاثة المنصرمة، وعت الكنائس بدرجة أكبر مسؤوليتها عن تثقيف الشعب المؤمن والسهر على نموه الروحي، وذلك بفعل ما شهدته هذه الحقبة من حروب وأزمات وهجرة ونزوح، فضلاً عن انفتاح مجتمعاتنا على تجارب وعناصر ثقافية من العالم أجمع. وطال هذا المسعى التربوي المتجدّد بنوع خاصّ حركات الشباب والحركات الرسولية ومجموعات الصلاة والمنظّمات الدينية، واضطلعت فيه القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعيّ بدور بارز، ولا سيّما في زمن جائحة كوفيد ١٩. وقد أسهمت بعض الوثائق الكنسية التي أطلقت حديثاً في تزخيم هذا الجهد التربويّ داعيةً إلى تشجيعه واحتضانه وتوفير الأدوات المناسبة له.

٤٣. تُعتبر المدارس، من خارج السياق العائليّ، المكان الأمثل للعمليّة التربويّة على الصعيد الإنسانيّ والمجتمعيّ والدينيّ. لذا، نجد الكنائس توليها اهتماماً كبيراً، ولا سيّما منذ انطلاقة عصر الحداثة. لم تألّ المدارس الكنسية جهداً في تطوير رسالتها وتعزيز قدراتها وتحسين برامجها. وفي إطار اللقاء الذي جرى بين عدد من البطاركة الأرثوذكس ومجلس البطاركة الكاثوليك في الشرق (١٩٩٦)، تمّ تبني مشروع التعليم المسيحيّ المشترك. وقامت لجنة عيّنتها الكنائس بوضع المنهاج وتأليف سلسلة من الكتب، فتحول المشروع إلى واقع. ولكنّ بعضهم في لبنان تعامل بحذر مع هذه الكتب مؤثراً الانحصر في إرث كنيسته ولغتها. كما عملت الكنائس في فلسطين على إصدار منهاج مدرسيّ مسكونيّ للتعليم المسيحيّ تمّ اعتماده في المؤسّسات التربويّة كافّة ابتداءً من العام ٢٠٠٠.

إشكالية الوجود

٤٤. لا شك في أنّ عدد المسيحيين في الشرق الأوسط بالنسبة إلى عدد سكّان المنطقة في مجملهم هو في تناقص مستمرّ منذ أواخر القرن التاسع عشر. يقابل ذلك تنامٍ للوجود المسيحيّ في دول الخليج العربيّ. وتعود أسباب هذا التناقص إلى الحروب المتلاحقة، التي أسفرت عن هجرة الملايين من أهل منطقتنا، والضوائق الاقتصاديّة وما يصاحبها من ظلم اجتماعيّ وبطالة، ولا سيّما في صفوف الشباب، الذين يضطرونّ اليوم إلى البحث عن فرص عمل في الخارج. يضاف إلى ذلك ما يشهده الشرق الأوسط بعامة من غياب للديمقراطيّة في الممارسة السياسيّة واستهتار بشرعة حقوق الإنسان وما يرافق هذا من عدم استقرار سياسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيّ، ما يولّد لدى فئات واسعة في المجتمع، بمن فيهم المسيحيّون، شعورًا باليأس والإحباط وانسداد الأفق.

٤٥. إنّ هجرة المسيحيين التي تكثفت في العقود الأخيرة ليست ردّ فعل مباشرًا على صعود الحركات الأصوليّة الإسلاميّة ذات الطابع العنفيّ، بل هي على الأرجح حركة موازية لها. ولكنّ الأكيد أنّ اشتداد ساعد هذه الحركات وسعيها إلى أسلمة عدد من المجتمعات في الشرق الأوسط يجعل كثرًا من المسيحيين يستعيدون ذكرى أزمنة غابرة كانوا يعيشون فيها في «ذمة» المسلمين، ويغذّي لديهم الشعور بأنهم أقلّيّة مهدّدة وخائفة من الذوبان والاضمحلال. ويزيد من خطورة هذه الظاهرة أنّ بعض الكنائس في منطقتنا هي ذات هويّة ترتبط بإثنية خاصّة، ما يسفر أحيانًا عن مزيد من العزلة، التي كثيرًا ما تُستغلّ لطلب حماية خارجيّة ترسخ أكثر فأكثر الشعور الأقلّيويّ. كذلك فإنّ غياب أنظمة ديمقراطيّة حقيقيّة تضمن حقوق المواطنين والمواطنات وتحمي التنوّع غالبًا ما يحدو الإنسان الفرد على الانتماء بالطائفة أو المِلّة، الأمر الذي يؤدّي إلى تورّم في الانتماء إلى الكتلة الدينيّة على حساب الفرد. ويعمّق من مأساويّة هذا الواقع أنّ خطاب المؤسّسة الدينيّة لا يزال، في كثير من الأحيان، قليل الارتباط بواقع المسيحيين اليوميّ ومعاناتهم ومخاوفهم، وهو نادرًا ما يساهم في معالجة المعضلات الوجوديّة الحقيقيّة التي يواجهونها (راجع الفترتين ٤٧-٤٨).

٤٦. بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة، أسفرت أزمات الشرق الأوسط السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة عن موجات لجوء ونزوح كان لها تداعيات على الوجود المسيحيّ أيضاً. في هذا السياق، تبرز بقوة معضلة اللاجئين الفلسطينيين المستمرة منذ نكبة العام ١٩٤٨، فضلاً عن تداعيات اللجوء السوريّ منذ العام ٢٠١١، وبينهما أزمة اللاجئين العراقيين التي لا تزال آثارها الإنسانيّة قائمةً منذ العام ٢٠٠٣. والحقّ أنّ مقارنة قضية اللجوء، بامتداداتها الثلاثة التي أتينا على ذكرها، توازيها أزمة نزوح داخل هذه البلدان ذاتها. في هذا الإطار، يمكن الإشارة أيضاً إلى عمليّة الفرز الديموغرافيّ التي تعرّض لها لبنان إبان الحرب الأهليّة (١٩٧٥-١٩٩٠)، والتي تكرّرت إلى حدّ بعيد في المشهدين السوريّ والعراقيّ. وليس من المبالغة في شيء القول إنّ موجات الهجرة المتتالية للمسيحيين وغير المسيحيين من هذه الدول تحديداً يمكن اعتبارها لجوءاً من نوع آخر.

الكنائس والمجتمع

٤٧. ليست الكنائس في الشرق الأوسط اليوم في منأى عن التغيّرات السراع في حركة المجتمعات المَعُومَة. والأکید أنّها تحاول مجاراة هذا التبدّل عبر دخولها عالم تقنيّات التواصل واستخدامها ما يؤمّنه هذا العالم من إمكانيات طمَعاً في نقل بشارَة الإنجيل. ولكنّ هذا الوضع، أي قدرة الخطاب الكنسيّ على الانتشار بالسرعة المناسبة، هو إيّاه ما يكشف الشرخ العميق القائم اليوم بين مجتمع لم تعد القيم الدينيّة التقليديّة في طليعة معاييرهِ من ناحية، ومؤسّسة كنسيّة غالباً ما تتشبّث بقواعد وأنظمة من أزمنة غابرة، وتروّج لخطاب لا يحاكي واقع المجتمع ومتطلّباته من ناحية أخرى. ولا يندر أن يأتي الخطاب الكنسيّ اليوم مدفَعاً، بشكل صريح أو مبطن، عن هيكلية مجتمعيّة تقليديّة لم تعد اليوم بديهيّة، أو عن منطلقات فكريّة مستمدّة من عقليّة طائفية أضحت موضع مساءلة عميقة. كما نجد أنّ بعض اللاهوتيّين يرفضون التجدّد مؤثريّن التوقع والانعزال ومتشبّثين بمقاربة غير نقديّة في تفسير الكتاب المقدّس خصوصاً، والتراث الكنسيّ عمومًا، بما يتوافق مع مستلزمات الحضور والشهادة المسيحيّة. ويصبّ هذا كلّهُ في جعل الكنائس، ما خلا استثناءات قليلة،

تفتقر إلى الجرأة في التصدي لقضايا المجتمعات في الشرق الأوسط بما يلهمه إياها الروح القدس، روح الحرّية (٢كورنثوس ١٧/٣) والنبوة والتجدّد، وتتهيّب الانخراط في العمليّة التغييريّة المطلوبة بشكل مسؤول وفعال.

٤٨. لعلّ أحد أبرز معالم هذا الشرخ هو حال الفصام التي كثيراً ما نرصدها بين المؤسّسة الكنسيّة الرسميّة والفئات الشبائيّة في المجتمع. ففيما يسعى الشباب إلى تحقيق ذواتهم في المجالات كافّة، نرى أنّ المؤسّسة الكنسيّة لا تزال تردّد، في غالبيّة الأحيان، خطاباً لا يحايي الأزمات الكبرى التي تواجهها الكتلة الشبائيّة، ولا ينسجم مع تطلّعاتها إلى مجتمع ديمقراطيّ يؤمن إيماناً عميقاً بالحرّية الفرديّة والمساواة، ويقوم على أساس التعدّديّة والحوار وقبول الآخر المختلف والانفتاح على الثقافة في مفهومها الواسع والتعلّم من تجاربها ومنجزاتها. ومن الملاحظ أنّ هذه الفئات الشبائيّة كثيراً ما تشعر بالغربة في الكنائس التي تنتمي إليها. فهي تفتقد من يحاورها ويسعفها على تطوير هويّة كنسيّة تغلب الحوار على ظاهرة احتكار شخص واحد للكلام وتتمنّ التشارك في أخذ القرار عوضاً من التفرد (راجع الفقرة ٢٢).

٤٩. علاوةً على ذلك، لا تغيب روح التنافس عن بعض المؤسّسات الكنسيّة. فنجدها تسعى، هنا وهناك، إلى تشكيل مجتمع متكامل داخل المجتمع، وأحياناً حتّى ضمن الكنيسة الواحدة أو بين الكنائس التي تجمعها وحدة كاملة في الإيمان، وذلك بدلاً من السعي إلى التكافل والتضامن والتكامل. وفي غمرة تنافسها، كثيراً ما تنسى هذه المؤسّسات مبرّر وجودها، أي الخدمة المجانيّة وفقاً لقول الربّ «مجاناً أخذتم، مجاناً أعطوا» (متّى ١٠/٨)، وتصبح في أولويّاتها ومعاييرها أشبه ببعض المؤسّسات التجاريّة المدنيّة التي لا تقيم وزناً إلا للربح السريع. هذا، إن دلّ على شيء، فهو يدلّ على ضعف الروح الرسوليّة وغياب التخطيط والرؤية المشتركة ومبدأ المساءلة والمحاسبة النزيهة.

٥٠. تتنامى اليوم في كنائسنا، بفعل الحروب والجوائح وما ينجم عنها من ضياع، ظاهرة التقويّات الشعبيّة المفرطة والإيمان بالغيبّيّات، الأمر الذي يدلّ على أنّ فئات واسعة من الشعب «المؤمن» في الرعايا والأبرشيّات فقدت الثقة بإيمانها، وما

يقتضيه هذا الإيمان من وعي وصبر ورجاء. فانقادت وراء أوهام التقويّات السحرية (١٦١ تيموثاوس ٧/٤) التي تعدّها باله يتدخّل في العالم تدخّلاً مدوّياً يكسر به قواعد الطبيعة كي يلبّي حاجاتها على نحو آليّ، وينقذها من مشاكلها، ويقضي على أعدائها، ويشفيها من أمراضها، ويصلح ما أفسده الساسة. وبخلاف الاعتقاد أنّ هذه الظاهرة صحيّة وتعبر عن إيمان عميق، فهي في الواقع تزعزع الانتماء إلى الهوية المسيحيّة الأصيلة وتفضح خللاً في القيادة الكنسيّة وضعفًا في التنشئة المسيحيّة والنموّ الروحيّ.

٥١. ليست الكنائس مؤسّسات سياسيّة، ولكنّها تشكّل، بقيادتها وشعبها، جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات التي تعيش فيها. وهي، تاليًا، معنيّة بالشأن العامّ، ولا سيّما أنّ رسالتها تهدف إلى سعادة الإنسان لتكون له الحياة وتكون له أفضل (يوحنا ١٠/١٠). إلّا أنّ العلاقة بين المؤسّسة الكنسيّة الرسميّة من ناحية، والدولة أو السلطة السياسيّة من ناحية أخرى، كثيرًا ما تتحكّم فيها المصالح الشخصية والفئويّة، والذهنيّة الأقلويّة، والسعي إلى مكاسب طائفية ضيقة على حساب المنظومة الأخلاقيّة وماسك المجتمع. ولا يندر أن تفتقر الكنائس اليوم إلى الجرأة النبويّة والخطاب الصريح المباشر. فنجدها تصمت، أو تغضّ الطرف، عن ممارسات تعدي على حرّيّة الإنسان وكرامته (راجع الفقرتين ٤٧-٤٨).

٥٢. كما أشرنا إليه أعلاه، مارس المسيحيّون دورًا طليعيًا في صناعة الحضارة العربيّة بعد نشوء الإسلام (راجع الفقرة ٣٣) وإبان الحركة النهضويّة في القرنين التاسع عشر والعشرين (راجع الفقرة ١٣). كذلك اضطلع عدد منهم بأدوار على جانب كبير من الأهميّة في حقول التربية والعناية الصحيّة والسياسة والاقتصاد وغيرها. ويظهر اليوم أنّ «الدور المسيحيّ» أخذ بالخفوت بسبب تضاؤل عدد المسيحيّين وقدرّة الآخرين، ولا سيّما المسلمين، على الاستغناء عن «خدماتهم» في هذه الحقول، إذا جاز القول. ولكنّ هذا الخفوت كثيرًا ما يترافق مع خطاب متضخّم عن أهميّة «الدور المسيحيّ»، ما يوحي بأنّ بعض المسيحيّين يقعون في فخّ انكفائهم عن تشكيل الحاضر والمستقبل بالحديث عن الأدوار التي قاموا بها في الماضي.

الفصل الثاني

تحديات الحاضر ورهانات المستقبل

عالم جديد لم يتبلور بعد

٥٣. شهدت المجتمعات في الشرق الأوسط خلال السنوات العشر المنصرمة تغيرات عميقة عبّرت عن ذاتها خصوصاً عبر ثورات «الربيع العربي» (راجع الفقرات ٢٠-٢٤). وقد أفرزت هذه التغيرات عدداً من التحديات اللاهوتية والثقافية والمجتمعية والسياسية التي تخاطب وجدان شعوبنا وكنائسنا وتدعونا إلى التفكير ملياً في الرهانات التي تطرحها. نحن اليوم أمام إعادة تشكّل لحاضر هذه المنطقة من العالم. فالقديم قاد إلى الانفجار وأثبت عدم قدرته على الاستجابة للتحديات المجتمعية والدولية. ولكنّ الجديد لم يتبلور بعد. والأکید أنّ الأنظمة الاستبدادية، والذهنية القبلية والطائفية، والإقطاعية العائلية، أثرت سلباً في طبيعة مجتمعاتنا ودور المؤسسات فيها. فأنت الثورات، بصرف النظر عن مدى نجاحها السياسي، لتسائل وجودياً المؤسسات التي تُعتبر من ثوابت المجتمع، ولا سيما الدينية، مقدّمةً سرديّةً جديدةً تختلف جذرياً عما كان مألوفاً إبّان القرن الماضي. يضاف إلى ذلك، وبخاصة لدى فئة الشباب التي كانت حاضرة بقوة في هذه الثورات، مساءلة عميقة للبنى السلطوية، وخصوصاً الأبوية ذات الطابع الذكوري، التي تحكمت في مجتمعاتنا طوال قرون وما زالت تتحكّم فيها إلى حدّ بعيد. وربما تكون إحدى أبرز علامات هذه المساءلة هي المساهمة الفاعلة للنساء في صنع ثورات «الربيع العربي» وما اتّصفت به هذه من حضور نسائيّ لافت.

٥٤. تصاحب هذا الميل إلى التشكيك في جدوى البنى والمؤسسات القائمة في المجتمع مع تعزّز ملحوظ لظاهرة اللامبالاة الدينية ونقد السلطة الدينية في صفوف

الشباب، وصولاً إلى الإلحاد أحياناً، وذلك على الرغم من أن الإلحاد اليوم لا يرتبط بإيديولوجيا فلسفية تعبر عن ذاتها سياسياً كما كانت حال الماركسية في القرن الماضي وحتى سقوط الاتحاد السوفياتي (١٩٨٩). ولعلّ تعزّز هذه الظواهر لدى بعض الفئات الشبابية في منطقتنا، والذي لا يرتبط بمحرّكات سياسية مباشرة، يفضح ضحالة الخطاب الدينيّ الراهن بشكل عامّ وعدم ثقة عدد كبير من الشباب بالمؤسسة الدينية وطريقة تعاطيها مع قضايا الشأن العامّ. إنّ ظهور مثل هذه التوجّهات، التي ترافقت مع ثورات «الربيع العربيّ»، أو شكّلت لدى بعضهم تداعيات مباشرة لها، يجب ألاّ يقابل بالاستهجان والتهميش، بل أن يصبح مدعاةً لتبدّل في النموذج يعيد النظر في علاقة المؤسسة الدينية بالشأن العامّ وأمّاطها التقليدية في تدبّره، وينبri إلى تجديد الخطاب الدينيّ.

٥٥. إنّ مثل هذه الظواهر التي نرصدها في مجتمعات الشرق الأوسط تنخرط، ولا شكّ، في سياق أوسع وأكثر شمولاً هو سياق الحياة المعوّملة وما تختزنه من نزعة إلى تغليب الجديد على القديم والمتحوّل على الثابت. هذه النزعة تظهر، مثلاً، في كيفية تعامل معظم الناس مع تقنيات التواصل، إذ يسعون على نحو مطّرد إلى استبدال أجهزةهم القديمة بأجهزة جديدة. ولكنّ هذا التغليب لا يطال الجانب التقنيّ من حياتنا فحسب، بل يمسّ أيضاً الجانب الفكريّ والقيميّ أيضاً، ما يفضي إلى موقف حذر وتشكيكيّ حيال كلّ ما يمتّ بصلة إلى الماضي، ولا سيّما القيم الموروثة التي ما تزال تمدّ المجتمعات بعدد لا يستهان به من قواعد التفكير والسلوك. واللافت، هنا، أنّ مجتمعاتنا شهدت في الآونة الأخيرة عدداً من «الأزمات» ذات الطابع القيميّ التي يجب تفحصها والتمعّن في دلالاتها. إنّ ظاهرة تغليب المتحوّل على الثابت، التي تشتمل على مساءلة لعدد من عناصر المنظومة القيميّة، باتت تشكّل دعوةً للفكر الدينيّ بعامّة إلى إعادة النظر في العلاقة بين الثابت والمتحوّل في العمارة العقائديّة، وتستحثّ الفكر اللادينيّ على تبصّر أعمق في المعايير التي يستند إليها في القيم والسلوك.

نحو عقد اجتماعي جديد

٥٦. يتعامل المسيحيون في الشرق الأوسط اليوم مع واقع معقد على مستوى الشهادة لإيمانهم في الفضاء العام من جهة، وعلى مستوى فاعلية هذه الشهادة في ما يتصل بالاشتراك في الحكم من جهة أخرى. وقد أوقعهم هذا الواقع في محذورين يقتضي تجاوزهما: الأول قائم في الاعتبار أن كتلتهم الديموغرافية المتفصلة عددياً وجغرافياً تستدعي منهم الالتصاق بإيديولوجيات شمولية وأنظمة استبدادية وفوائض قوة وتقاطع أقلييات ذات أحلاف موضوعية. أما المحذور الثاني، فيكمن في الاعتبار أن بقاءهم في الشرق الأوسط، وقيمة حضورهم فيه، يتمثلان في قدرتهم على حيازة مواقع نفوذ ومنتفعات وحمایات سلطوية، حتى ولو كانت هذه القدرة تتعارض مع ثوابتهم التاريخية في الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان والعيش الواحد استناداً إلى منطق المواطنة وما يمليه من تكافل وتضامن مع أبناء الديانات الأخرى ومن يجاهرون بالعلمانية.

٥٧. إن الخطاب المسيحي في الشرق الأوسط يواجه اليوم تحدي تفكيك عقدة الأقليات واستدعاء الحمایات الداخلية والخارجية من ناحية، وتعميق البحث في مسارات تفعيل المساهمة الحضارية للمسيحيين من ناحية أخرى. فلا يجوز الاستنقاع في مربّع البحث عن مواقع نفوذ والتهويل والتخويف من الآخر، إذ إن هذه أمور تقتضي على جوهر خيارات المسيحيين في الشرق الأوسط وعمقها كما تظهر في ثنيتات تاريخهم المشرق (راجع الفقرات ١٠-١٤).

٥٨. إن حرية الضمير، التي هي قمة الحريات، تشكل تحدياً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط لكونها حقاً مقدساً غير قابل للتصرف. وهي تتأصل في كرامة الشخص البشري كائنًا ما كان أصله أو انتماءه الديني أو خياره السياسي، وذلك كما يتضح من الكتب المقدسة أن الإنسان مخلوق على صورة الله (تكوين ١/٢٧) وهو خليفته في الأرض (سورة البقرة ٣٠). من هنا تتبع ضرورة الانتقال من فكرة التسامح إلى حرية الضمير، التي تتيح لكل فرد بشري أن يعيش حرًا وفقًا لخياراته واقتراعاته.

٥٩. يشكّل الدين الإسلامي مصدرًا للتشريع في معظم دول الشرق الأوسط، وي طرح هذا تحدّيًا بنيويًا يمسّ مبدأ المساواة بين أبناء المجتمع الواحد على اختلاف انتماءاتهم الثقافية والدينية والإثنية واللغوية. من هنا، فإنّ مسيحيّ الشرق الأوسط مطالبون مع إخوتهم المسلمين، ومع شركائهم الآخرين، بالذهاب إلى عمق بناء الدولة المدنية حيث تطبّق المواطنة من غير تمييز أو استثناء. ويتخذ هذا التحديّ طابعًا حاسمًا في مواجهة حالات التطرف والإقصاء والعزل والانعزال، وفي العمل على بناء دول مدنيّة يسودها حسن إدارة التنوع. هذا التحديّ يبدو اليوم أكثر آنيّة وإلحاحًا بعد توقيع البابا فرنسيس وشيخ الأزهر أحمد الطيّب وثيقة الأخوة الإنسانية في أبو ظبي (٢٠١٩)، وتوسّع هذه الديناميّة لتشمل المرجع الشيعيّ في النجف الأشرف آية الله الإمام علي السيستاني، وذلك عبر زيارة البابا فرنسيس له (٢٠٢١) في خطوة عميقة الدلالات الدينية والسياسية، مرورًا بإعلان مراكش (٢٠١٧) ووثيقة مكّة المكرمة (٢٠١٩).

٦٠. إنّ مفهوم الدولة المدنيّة يبقى، حتّى اليوم، ضائعًا بين إمكان تلبّسه لبوس شكل من أشكال العلمانيّة المفرطة من جهة، بما قد تحمله هذه من صهر توحيدٍ وتذويبي، والعجز عن تجاوز الدساتير التي تعتمد التشريع الدينيّ مصدرًا من جهة أخرى، الأمر الذي يشكّل في كلا الحالتين مغالطةً خطيرة. فالدولة المدنيّة ليست بناءً إيديولوجيًا يهدف إلى تفكيك معادلة الأقليات-الأكثريّات، كما بدا لبعض القائلين بالقوميتين العربيّة والسوريّة (راجع الفقرة ٩)، ولا هي مجرد حلّ لمعضلة الخضوع الأقلويّ للأغليبيّات، بل هي بالدرجة الأولى تحديّ إنشاء دولة حديثة دستوريّة تقدّم نموذجًا في إدارة التنوع وتقف على مسافة واحدة من جميع الأديان.

٦١. من الملحّ أن يتقاطع قيام الدولة المدنيّة مع تفكيك لربط المعطى الدينيّ العقائديّ بالفضاء العامّ عبر جعل هذا المعطى بوصلةً أخلاقيّة، لا تدخلًا في إدارة الشأن العامّ. لذا، من الأهميّة بمكان مقارنة تحديّ التماهي بين المعطى الدينيّ في تشكّلاته النوموقراطيّة من ناحية، والقوانين الإنسانية الوضعية من ناحية أخرى، على قاعدة التشديد على مدنيّة الدولة والدستور والقوانين. كما ينبغي للمؤسسة الدينيّة أن تضع حدودًا لتماسها مع الدستور والقوانين، فلا تتخطى هذه الحدود إلا عندما تشعر بانحراف عن البوصلة الأخلاقيّة، علما أنّ الأخيرة يجب أن تحتكم

إلى مقومات الكرامة الإنسانية وسلام المجتمع والإقرار بحق الاختلاف وصون الحرّية. ومن ثمّ، فإنّ الدولة المدنيّة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ أسس لمجتمعات ذات ذهنيّة وسلوكيات لا تخشى قيام قوانين أحوال شخصيّة مدنيّة على قاعدة علمانيّة منفتحة تثبت حياد الدولة حيال الأديان. هذا يحيلنا إلى تحديّ المواءمة بين مدنيّة الدولة وخصوصيّة تشكّلاتها القطريّة في الشرق الأوسط من جهة، وبين انتماء المجتمع إلى الثقافة العربيّة وحضور انتماءات أخرى تتلاقح وهذه الثقافة من جهة أخرى.

٦٢. يكمن التحديّ الحضاريّ لمسيحيّ الشرق الأوسط، والذي يجب أن ينكبوا على تدبّره مع إخوتهم في المجتمع من كلّ الديانات والمشارب الفكرية، وخصوصاً المسلمين، في إعادة إنتاج العروبة بوصفها فضاءً ثقافياً ومفهوماً حضارياً جامعاً، وذلك بعيداً من محاولات التعريب القسريّ الإيديولوجيّة والمنافية لروحية الانفتاح الحضاريّ. فتمسي عروبةً متنوّرةً بالحرّية وحقوق الإنسان والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة والنزاهة الاقتصاديّة وقائمةً على مواطنة حاضنة للتنوّع تنبذ الإقصاء وتستدعي الحوار. في هذا الصدد، ينبغي التشديد على أنّ مسيحيّ الشرق الأوسط ليسوا بطائنين على بيئتهم العربيّة، ولا هم غريبون عنها، بل هم ساهموا في بناء الحضارة العربيّة (راجع الفقرتين ١٣ و٣٣) وعاشوا إشراقاتها ونكساتها زارعين في تربتها ما ترسّب لديهم من غنى بفعل الجغرافيا الطبيعيّة والتاريخيّة والسياسيّة التي انتموا إليها، وما تشكّل عندهم من تمايزات ثقافيّة مُغنية سواء أكانت آراميّةً أم سريانيّةً أم قبطيّةً أم أرمنيّةً أم يونانيّة. ولكن بفعل التباسات مُضلّلة ربطت العروبة كمفهوم حضاريّ بالإسلام، أو بفعل الاستغلال على يد أنظمة توتاليتاريّة، فإنّ هذا المفهوم خضع لتشوّهات جنحت إلى اعتبار المسيحيّين بنيةً مستوردةً من الغرب أو ملحقّةً به، علماً أنّ هذا ينفيه كثر من المسلمين ذاتهم ويرفضه علماء الاجتماع السياسيّ. وقد ساهم بعض الخطاب والفعل المسيحيّين إبان حقبات تاريخيّة مفصليّة في تعميم هذه التشوّهات، وكأنّ حلّقاً موضوعياً يجمع بين متطرّفين القول بالعروبة احتكاراً من جهة، ورافضيها تبرؤاً من جهة أخرى.

٦٣. لا يزال كُثْر من المسيحيين في الشرق الأوسط واقعين تحت ضغط ما يمكن تسميته «أزمة الدور». فلئن مارس أعلام مسيحيون في عصر «النهضة العربيّة» وما تلاه أدواراً طليعيّة في الفكر والثقافة والسياسة والتربية والصحة (راجع الفقرتين ١٣ و٣٣)، إلا أننا نكاد لا نجد لديهم أيّ خطاب نظريّ عن «الدور المسيحيّ»، وذلك لأنّ معظمهم لم يعتبر هويّته المسيحيّة، سواء أكانت دينيّة بالمعنى الضيق أم ثقافيّة بالمعنى الواسع، انتماءً جامداً إلى كتلة اجتماعيّة مترابطة. أمّا اليوم، وبعد انحسار كثير من الأدوار التي كان المسيحيون يظلمون بها، فإننا نجد تنظيراً كثيراً عن «الدور المسيحيّ» وأهمّيّته، ما يوحي بأنّ انحسار الدور يستدعي خطاباً متورّماً عنه (راجع الفقرة ٥٢). ومن ثمّ، فإنّ المسيحيين مدعوون إلى وعي ذاتهم لا في صفتهم كتلةً عليها القيام بدور حقيقيّ أو افتراضيّ كي تبرّر مشروعية وجودها أمام ذاتها وأمام الآخرين، بل بكونهم مجموعةً من المواطنين والمواطنين الذين يسهمون، مع آخرين، في تحقيق الخير العامّ عبر أدوار متعدّدة يقومون بها كأفراد بالدرجة الأولى، ولكن من دون أن يستأثروا بهذه الأدوار أو يدّعوا احتكارها لأنفسهم.

٦٤. في غمرة السياق الديموغرافيّ المأزوم الذي يجد مسيحيو الشرق الأوسط ذاتهم جزءاً منه، لا وحدهم، بل مع أخوات وإخوة لهم في المواطنة، والمتمثّل خصوصاً في الهجرة واللجوء والنزوح، تواجه منطقتنا تحديات ثلاثة: أولاً، تفرّغ الجغرافيا من نسيجها الاجتماعيّ والتاريخيّ والثقافيّ والدينيّ؛ وثانياً، بروز معطوبيّة في الهويّات الوطنيّة؛ وثالثاً، تداعيات ظاهريّة الهجرة واللجوء على الدوّال المضيفة. بالاستناد إلى هذه التحديات، يتكتّف مأزق صون التنوّع في المنطقة، وتتبدّى بوضوح أكبر ضرورة المواءمة بين خصوصيات الكتل الديموغرافيّة اللاجئة والنازحة والمهاجرة من ناحية، والسّمات التأسيسيّة للمجتمعات التي تحتضنها من ناحية أخرى، فضلاً عن أهميّة إطلاق نقاش عميق في كفيّة توفير موارد الصمود الحياتيّ لكليهما، وتأطير التحوّلات الاجتماعيّة التي يفرضها مثل هذا الواقع الجديد.

رهان المجمعية

٦٥. تواجه الكنائس في الشرق الأوسط تحدي الانتقال من مفهوم الطائفة إلى مفهوم الكنيسة، إذ فيما تبدو الطائفة مفهومًا مجتمعيًا يستحضر منظومة الملل في السلطنة العثمانية، يتجلى مفهوم الكنيسة في كلام العهد الجديد عن الشركة التي تشد أعضاء الكنيسة بعضهم إلى بعض (أعمال ٤٢/٢؛ فيلبي ٢/٢)، وذلك بالارتكاز على علاقة المحبة بين أقانيم الثالوث بوصفه مصدر الكنيسة وجوهرها وغايتها (يوحنا ١٧). فنحن لا نستطيع فهم طبيعة الكنيسة ما لم نستجد بهذا المفهوم الذي يعبر عن سر الكنيسة في قوته الأصلية، ما يجعله مفهومًا مسكونيًا بامتياز.

٦٦. لكي تتجلى محبة الله الخلاصية لكل إنسان، من الضروري أن تتعزز الروح المجمعية (راجع الفقرة ٣٤) بين قادة الكنائس والمؤمنين عبر استراتيجيات وبرامج راعوية مشتركة، ولا سيما عبر إدارة شؤون الكنيسة ومواردها بطريقة مجمعية بعيدًا من التفرد والإكليروسية، وذلك بفضل الشركة الروحية الصادقة وحوكمة تشاركية تفصح عن ذاتها بتوجه واضح وسياسات متماسكة وإدارة متسقة وقرارات مسؤولة. فالسلطة في الكنيسة ليست تسلطًا، بل هي خدمة على مثال المسيح (مرقس ١٠/٤٥) وعملية دينامية جماعية (أعمال ٢٨/١٥) يجب أن تتخذ القرارات فيها بالاستناد إلى التمييز بهدى الروح القدس والاستشارة والتفويض والمحاسبة والشفافية. فلا يتحول المنصب الكنسي إلى مطية لتحقيق مكاسب فردية أو عائلية أو حزبية، بل يكون أداة لخدمة رسالة الكنيسة في المجتمع من أجل أن تتجلى محبة الله لكل إنسان كائنًا ما كان دينه أو عرقه أو لونه أو جنسه أو هويته الوطنية. كما تفترض العودة إلى المجمعية، باعتبارها سبيلًا إلى تقويم حياتنا الكنسية، تجديدًا لبنى الهيئات المجمعية ودوائرها كالمجامع ومجالس البطاركة ومجالس الأساقفة والمجالس الراعوية.

٦٧. لا تحيلنا المجمعية إلى هيكلية ومؤسسات فحسب، بل هي بالدرجة الأولى روح تمكّن كل كنيسة من استهلاك تراثها والانفتاح على الكنائس الأخرى سعيًا إلى تجسيد الإنجيل في الواقع المعاش، الأمر الذي لا يتحقق من دون المعية والتواصل والبحث عن أشكال معاصرة للعمل المشترك (راجع الفقرة ٣٤). لهذه الغاية أنشئ مجلس كنائس

الشرق الأوسط (١٩٧٤)، بحيث يكون منتدًى جامعاً للكنائس ومنصّة تُجسّد العناصر الأساسية للشركة في ما بينها.

٦٨. إنّ موقع الشباب في كنائسنا هو، من دون أدنى شكّ، أحد أهمّ الأمكنة التي تُطرح فيها قضية المجمعية ذاتها، بما تفترضه من ضرورة تثمين روح المعية، بوصفها تحدّيًا آنيًا. فالشباب في كنائسنا يتطلّع إلى عيش إيمانه بما ينسجم مع ما بلّغته مجتمعات الحداثة وما بعد الحداثة من اقتناع بواجب إرساء قيم المساواة والتشارك والتعاقد. وهو غالبًا ما يرصد شرحًا بين هذه القيم من ناحية، وما تشتمل عليه الحياة الكنسية اليومية من ثقافة التفرد والإقصاء وعدم الإصغاء وغياب الشورى من ناحية أخرى (راجع الفقرة ٤٨). ينتج من ذلك ضرورة انخراط الشباب انخراطًا فاعلاً في مستويات القيادة الكنسية كافّةً بما يتلاءم مع المواهب التي أغدقها الروح القدس عليهم.

٦٩. لا ريب في أنّ قضية المرأة في كنائسنا تستوجب تبدلًا عميقًا في الذهنية والممارسة، وذلك انطلاقًا من كرامة المرأة وقيمتها الفريدة لدى الله والتساوي التام بين المرأة والرجل (تكوين ٢٧/١)، فضلًا عن مفهوم المجمعية وما يقتضيه من التزام بمبادئ المعية والشورى. فقد فرّض النظام الأبوي الذكوري في الشرق مفاهيم مخالفة للمكانة التي أرادها الله للمرأة. وقد ترسّخت هذه المفاهيم عبر تأويلات منحرفة لعدد من نصوص الكتاب المقدّس والتلطي وراء عادات وتقاليد اجتماعية. والحقّ أنّه آن الأوان اليوم كي تتحرّر كنائس الشرق الأوسط من تعاليم وهيكلية وممارسات تجعل المرأة كائنًا من الدرجة الثانية بما يخالف روح الإنجيل (غلاطية ٢٨/٣) وشرعة حقوق الإنسان. في هذا الصدد، لا بدّ من التنويه بأنّ الكنائس الإنجيلية في لبنان قامت بخطوة لافتة عبر انتدابها، في السنوات الأربع الأخيرة، ثلاث نساء لخدمة القسوسية.

ثقافة الأخوة الإنسانية

٧٠. تستلهم خدمة المسيحيين في الشرق الأوسط ثوابت الكتاب المقدس، ولا سيما فكرة الأخوة الإنسانية التي نجد أصداء جليّة لها في غير نصّ في العهدين القديم والجديد. فمن السؤال الذي يطرحه الله على قايين: «قال الربّ لقاين أين هابيل أخوك» (تكوين ٩/٤) وصولاً إلى دعوة المسيح إيانا إلى محبة القريب، ولا سيما الجائع والعطشان والغريب والعريان والمريض والمحسوس، وجعله معياراً لمحبتنا للمسيح (متى ٢٥/٣١-٤٦)، يتجلّى معنى حضور المسيحيين ورسالتهم في أن يعتبروا ذاتهم مؤتمنين على بناء ثقافة الأخوة والمحبة المطلقة بين البشر، وأن يصبحوا علامة لشركة الله مع الخليقة وأداة لها.

٧١. تتصل ثقافة المحبة هذه لدى المسيحيّ بكونه معمّداً على اسم يسوع المسيح، الذي غسل أرجل تلاميذه (يوحنا ١٣/١-١١) وبذل نفسه من أجل حياة العالم. لذا، المسيحيون مطالبون بغسل أرجل الآخرين وبذل الذات من أجلهم، وذلك على صورة معلّمهم ومخلّصهم الذي يشكّل بالنسبة إليهم القدوة والمثال. كذلك ينال المسيحيون، بفعل المعموديتهم، موهبة الروح القدس التي تسخّ عليهم جميعاً روح الكهنوت والنبوة وتجعلهم مسؤولين عن العالم بالشهادة والخدمة. ومن ثمّ، المسيحيون في الشرق الأوسط مدعوون مع المؤمنين من الأديان الأخرى، ولا سيما المسلمين، ومع ذوي الإرادة الصالحة أيّاً يكن معتقدتهم وتوجههم الفكريّ، إلى عيش الأخوة الإنسانية والمحافظة على كرامة الإنسان وحرّيته.

نحو خطاب لاهوتيّ متجدّد

٧٢. كما أومأنا إليه أعلاه (راجع الفقرتين ٤٧-٤٨)، يقع اليوم على عاتق المسيحيين في الشرق الأوسط تحدّي تجديد الخطاب اللاهوتيّ. فإذا كان الكتاب المقدس هو كلمة الله المعطاة للبشر بواسطة كتّاب بشريين، فإنّ تفسير الكتاب المقدس، ومن ثمّ التراث الأبائيّ، يتطلّب استخدام كلّ الوسائل التي تزودنا بها العلوم الإنسانية

الحديثة كالتاريخ وعلم الآثار والعلوم الاجتماعية والألسنية والسيمائية وعلم التحليل النفسي والأنثروبولوجيا الثقافية. فالمنهجية النقدية التاريخية والمقارنة مع نصوص الشرق القديم والنقد الأدبي والعلوم الإنسانية عمومًا، كل هذه مناهج تتيح للمؤمنين تلمس فحوى الكلمة الإلهية بشكل أفضل عبر وضعها في إطارها الثقافي والابتعاد عن القراءات الأصولية التي تمعن في الحرفية والتزمت وتفرض إلى رفض كل تعامل علمي ونقدي مع النص المكتوب.

٧٣. تتصاحب ضرورة فهم النصوص المرجعية في قوة معناها الأصلي مع الدعوة إلى البحث عن الطرائق الفضلى لتأوين معطيات الكتاب المقدس والتراث وتفسيرها في عالم اليوم، وذلك عبر التمييز بين وديعة الإيمان في ذاتها من جهة، وكيفية تفاعلها مع معطيات مجتمعاتنا وسياقاتها من جهة أخرى (راجع الفقرتين ٣٠-٣١). إن هذا التأوين كفيل بأن يجعل عملية تلقف التراث في ظروف العالم المتبدلة عملية خصبه وخلقاً وفي منأى عن التكرار، بحيث يتجاوب اللاهوت مع حاجات المؤمنين وتطلعاتهم. ويتطلب هذا، من جملة ما يتطلبه، الاعتصام بمقاربة مسكونية تسعى إلى تطهير الذاكرة والاعتراف بقيمة لاهوت الآخر، والإلمام بما أنجزته الحوارات اللاهوتية المسكونية على الصعد كافة، ولا سيما التمييز بين ما هو أساسي في العقيدة وصيغ التعبير التي استُخدمت عبر العصور. يضاف إلى ذلك ضرورة مراعاة مبدأ ترابعية الحقائق الإيمانية وإيلاء اهتمام خاص بالتعبيرات عن الحقيقة الإيمانية في تقاليد كنائسنا على اختلافها، وذلك خصوصًا في مجال الليتورجيات والأيقونة والعمارة والموسيقى واللغات.

٧٤. لعلّ الشرط الأبرز لنجاح هذه العملية التأوينية هو مراعاة متطلبات اللاهوت السياقي الذي أشرنا إليه في المقدمة (راجع الفقرة ٣). فهذا اللاهوت يمتاز بأخذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على محمل الجد وجعلها منطلقًا للتفكير في ما يريده الله منّا «هنا والآن». لذا، لا يخاف هذا اللاهوت من تمحيص الواقع على علاته والتفاعل معه بكلمات تشبه إلى حد كبير كلمات أنبياء الكتاب المقدس. ومن ثم، كانت العدالة والحريّة والمساواة من أبرز ثوابته. هذا اللاهوت يشكّل اليوم، عبر اهتمامه بالشأن العام وتشديده على سياقية التفسير مع مراعاة

عدم خرق نزاهة النصّ الكتابي في قوّته الأصليّة، تحدّيًا كبيرًا لكنايسنا، التي يغلب على خطابها طابع إقفال باب التفسير والاجتهاد، وتحنيط كلمة الإنجيل، وتحويلها إلى مجرد لغة لا تلامس الواقع (راجع الفقرة ٤٧).

٧٥. تندرج في إطار عمليّة التأوين ضرورة إطلاق العمل التجديدي والإصلاحيّ في الليتورجيا، أو استكمال ما تمّ إنجازه في السنين الخمسين الأخيرة، عبر استعادة إرث التقاليد الشرقيّة العريق وتحديثه، وذلك بما ينسجم مع ثقافة العصر وإرهاصات الحداثة التي تشهدها منطقتنا اليوم. هذه العمليّة الإصلاحيّة تمسّ خصوصًا الطقوسيات ولغاتها. أمّا في بلاد الانتشار، فكنايسنا تضطلع مهمّة جعل الليتورجيات أكثر تلاؤمًا مع ثقافات الشعوب والبلدان التي استقبلت مسيحيين من الشرق الأوسط. ولعلّ التحديّ الأكبر يكمن هنا في المواءمة بين التأقلم مع الثقافات واللغات المحليّة من جهة، والمحافظة على روح التراث بما ينطوي عليه من غنى الأساليب التعبيريّة والصور الرمزيّة من جهة أخرى.

٧٦. من النافل القول إنّ من مقتضيات تجديد الخطاب اللاهوتيّ في إطار اللاهوت السياقيّ هو العبور من ثقافة السجال والإقصاء بين الكنائس من جهة، والأديان الأخرى، وخصوصًا الإسلام واليهوديّة، من جهة أخرى، إلى ثقافة الحوار والتقارب. إنّ شرط هذا العبور هو الانفتاح غير المشروط على الآخر والإصغاء إليه وتقبّل حقيقة إيمانه كما يعرضها هو وفي منأى عن الاختزالات والإسقاطات. كما ينبغي للعمليّة الحوارية أن تطال الجوانب اللاهوتيّة عبر تطوير مقاربات تفسيرية جديدة تعتصم بروح النقد والموضوعيّة التاريخيّة والانفتاح على مناهج العلوم الإنسانيّة الحديثة، فضلاً عن التصديّ للمسائل الدقيقة المتّصلة بالأخلاق والسياسة مثل كيفيّة صون الكرامة الإنسانيّة والحرّيّة الفرديّة، بما فيها حرّيّة الضمير والرأي والتعبير.

٧٧. إنّ واحدةً من أهمّ الوسائل المتّصلة بتجديد الخطاب اللاهوتيّ هي تنمية ثقافة النقد وخلق فرص للإبداع والخلق لجيل الشابات والشبان، وذلك بما ينسجم مع المواهب العظيمة التي منّ الروح القدس بها عليهم، والتي كثيرًا ما تبقى غير مفعّلة في الحياة الكنسيّة (راجع الفقرة ٦٨). نحن اليوم مطالبون بمساءلة فلسفتنا

التربويّة ومراجعتها نقدياً، وبتربية أجيال لا تنصاع لما يقال لها كما لو أنّه كلام مطلق، ولا تتماهى مع الماضي، بل تفيد منه من أجل تشكيل الحاضر، أجيالٍ تتجرّأ على المواجهة والتفكير النقديّ المثمر عوضاً من سجن الآخرين في شبكة من الأحكام المسبقة.

٧٨. إنّ من أبرز تحدّيات المنهج التربويّ المسيحيّ هو السعي إلى تنشئة متجدّدة تتفهّم الآخر المختلف وتقبله في احتياجاته الإنسانيّة، سواء الجسديّة أو الفكريّة أو الأخلاقيّة أو الروحيّة. فالمؤسّسات التربويّة المسيحيّة معنيّة بخلق مساحة للإنسان المختلف كنسبياً أو دينياً لكي يشعر بالاحترام والقبول والمحبة والمساواة مع الآخرين. في هذا الإطار، يجب ألاّ نقلّل من شأن تحدّي الانفتاح على العلوم الإنسانيّة وضرورة السعي إلى إنشاء جيل يعنى بها على الرغم من خطورة الأسئلة التي تثيرها في الأوساط الأكاديميّة، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه العلوم من أهميّة تصحيحيّة ونقدية حيال تسارع التطور التقنيّ وهيمنة التكنولوجيا على وسائل التعلّم، بالإضافة إلى قدرتها على تزويدنا بأدوات منهجيّة لفهم التغيّرات المتسارعة التي يعيشها اليوم الأفراد والجماعات على حدّ سواء.

٧٩. على الخطاب اللاهوتيّ والأدبيّات الليتورجيّة والمناهج التربويّة أن تساهم جميعاً في إبراز ما يتمتّع به مبدأ الأخوة الإنسانيّة في الكتاب المقدّس والتراث من أهميّة، جاعلةً من عقيدة الثالوث وعقيدة التجسّد والفداء بالمسيح يسوع منطلقاً ومعيّاراً. فهاتان العقيدتان تشكّلان مرتكز الإيمان المسيحيّ، الذي يستند إليه كلّ من مبدأ الشركة مع الله ومع القريب بوصفه معياراً لمحبة الله وتمجيده (متّى ٣١/٢٥-٤٦). إنّ استدخال الآخر في هذه المسارات يعلّل مركزيّة الخدمة في الكنيسة وقديسيّتها، إذ لولا الآخر المختلف، لانتفت شركة المحبة ولانتفى الإيمان المسيحيّ. وإنّ استغياب الآخر يفضي حتماً إلى تغييب الفداء المسيحيّ وتغييب فرادته، وذلك بكونه منطلقاً لكلّ مسعى تربويّ وممارسة ليتورجيّة وخطاب لاهوتيّ.

الفصل الثالث

خيارات وسياسات

٨٠. «قد جَعَلْتُ قَدَامَكَ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ... فَاخْتَرِ الْحَيَاةَ» (تثنية ٣٠/١٩ب). إِنَّ الْوَاقِعَ الْمُجْتَمَعِيَّ وَالسِّيَاسِيَّ وَاللَّاهُوتِيَّ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ، وَمَا يَطْرُقُهُ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ كَبْرَى، يَضَعُ الْمَسِيحِيِّينَ أَمَامَ خِيَارَاتٍ مَصِيرِيَّةٍ تَسْتَوْجِبُ تَبَدُّلاً عَمِيقاً فِي النَّمُودَجِ. وَيَقُومُ هَذَا التَّبَدُّلُ عَلَى ضَرُورَةِ انْتِقَالِهِمْ مِنْ هَاجِسِ الْوُجُودِ وَالْبَقَاءِ إِلَى مَجَازَفَةِ الْحُضُورِ وَالشَّهَادَةِ، وَذَلِكَ خُصُوصاً عِبْرَ بِنَاءِ سِيَاسَاتٍ عَامَّةٍ مُسْتَدَامَةٍ تَنْطَلِقُ مِنْ ثَوَابِتِ الْإِنْجِيلِ وَالِدَوْرِ النَّبَوِيِّ الَّذِي عَلَيْهِمْ أَنْ يَضْطَلَعُوا بِهِ وَمَعْنَى شَهَادَتِهِمْ لِلْمَسِيحِ الْقَائِمِ مِنْ بَيْنِ الْأَمْوَاتِ مِنْ جِهَةٍ، وَمَنْ انْخِرَاطِهِمْ فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ ضَمَّنَ سِيَاقَاتِهَا الْجِيُوسِيَاسِيَّةَ الْمُتَعَدِّدَةَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

٨١. إِنَّ الْكِنَائِسَ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ مَدْعُورَةَ الْيَوْمِ إِلَى الْإِصْغَاءِ لِهَدْيِ الرُّوحِ الْقُدُسِ، وَالْقِيَامِ بِإِصْلَاحٍ دَاخِلِيٍّ حَقِيقِيٍّ يَعْكُسُ دِينَامِيَةَ الْإِنْجِيلِ وَالرُّوحِ النَّبَوِيِّ الْأَصِيلَةِ، وَيُفْتَحُ بَابَ الْحَوَارِ الرَّصِينِ مَعَ الْعَالَمِ فِي حَقْبَةِ مَا بَعْدَ الْحَدَاثَةِ (رَاجِعِ الْفَقْرَةَ ١٥). فَيُنَاحُ لِهَذِهِ الْكِنَائِسِ أَنْ تُؤَدِّيَ رِسَالَتَهَا وَتَقُومَ بِدَوْرِهَا بِكُلِّ أَمَانَةٍ وَإِبْدَاعٍ، وَذَلِكَ بِمَا يَنْتَاسِبُ مَعَ ضَرُورَةِ التَّصَدِّيِّ لِلتَّحْدِيَّاتِ الصَّعْبَةِ الَّتِي تَوَاجَهُ مِنْطَقَتُنَا الْيَوْمَ.

٨٢. بِمَا أَنَّ الْوَحْدَةَ وَالْحَرَكَةَ الْمَسْكُونِيَّةَ تَشْكَلَانِ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ تَحْدِيَّاً فَرِيداً، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى الْكِنَائِسِ أَنْ تَجَدِّدَ التِّزَامَهَا الْمَسْكُونِيَّ طَاعَةً لَوْصِيَّةِ الرَّبِّ عَشِيَّةَ آلامِهِ (يُوحَنَّا ٢١/١٧)، وَذَلِكَ خُصُوصاً ضَمَّنَ مَجْلِسِ كِنَائِسِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ، وَأَنْ تَعَزِّزَ الْعِلَاقَاتِ مَعَ الْكِنَائِسِ وَالْمُنْتَظَّمَاتِ الْمَسْكُونِيَّةِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي الْعَالَمِ. لِذَا، نَحْنُ كِنَائِسُنَا عَلَى إِحْيَاءِ رُوحِ الشُّورَى وَالْمَجْمَعِيَّةِ وَنَبْذِ رُوحِ الْجَدَلِ وَالتَّنَافُسِ، وَعَلَى تَطْوِيرِ مَجْلِسِ كِنَائِسِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ بِصِفَتِهِ مُنْتَدَى مَسْكُونِيَّاً جَامِعاً لَهَا، وَوَسِيلَةً لِلتَّقَدُّمِ عَلَى طَرِيقِ الْوَحْدَةِ الْمَنْظُورَةِ فِي مَا بَيْنَهَا. فَهَذَا الْمَجْلِسُ قَدْ بَاتَ الْيَوْمَ فِي حَاجَةِ مَاسَّةٍ إِلَى

نفض غبار الترهّل عن دوائره، وإلى اعتماد مبادئ التمييز الصحيح والحوكمة السليمة والكفاءة العالية بعيداً من المداورة الاعتباطيّة في اختيار قيادته (راجع الفقرات ٣٦، ٤١، ٦٦-٦٧).

٨٣. لا بدّ للكنايس في الشرق الأوسط من مقارنة قضايا المنطقة وشعوبها بالاستناد إلى لاهوت سياقيّ، وطنيّ وإقليميّ، يتفادى اجترار الماضي واستيراد المنمّطات والاستنقاع في الوجدانيّات والغلوّ الميتافيزيقيّ، ويلتفت إلى الأبعاد الجيوسياسيّة بمنهجية تستلهم الكتاب المقدّس وما ينطوي عليه من جرأة نبويّة. هذا يستدعي الانكباب على صوغ لاهوت خاصّ بمنطقتنا وفق معايير علميّة رصينة، لاهوت يجمع إلى فهم الماضي استشراقاً المستقبل وقراءة علامات الأزمنة الراهنة، بما يعين على خوض غمار منصّات الشأن العامّ في سبيل تحقيق الخير العامّ (راجع الفقرة ٧٤).

٨٤. يتعيّن على كنائسنا تجديد خطابها اللاهوتيّ والكنسيّ بما يتلاءم وأحوال العصر، فيأتي هذا الخطاب قابلاً لأن يفهمه شعب الله، ويكون أداةً طيّعةً للرسالة والشهادة المسيحيّة وباباً مفتوحاً للحوار مع الآخر. ويتحقّق هذا كلّهُ، أولاً، عبر اعتماد مقارنة اللاهوت السياقيّ، والعمل على تحديد مصطلحات الخطاب اللاهوتيّ العربيّ وتوحيدها، والثاقف مع حركة اللاهوت القائمة في الكنائس والكليّات اللاهوتيّة في العالم؛ وثانياً عبر مواءمة الخطاب الليتورجيّ مع متطلّبات اللاهوت السياقيّ وتجديده (راجع الفقرات ٧٢-٧٩).

٨٥. نستحثّ كنائسنا على تفعيل رابطة كليّات ومعاهد اللاهوت في الشرق الأوسط ووضع خطة تعاون مسكونيّة تربط هذه الكليّات اللاهوتيّة بعضها ببعض، وذلك في رؤية مشتركة تسعى إلى تنشئة رعاة الغد تنشئةً منفتحةً على واقع العالم تتحلّى بالأمانة للتقليد وبروح النقد العلميّ الرصين. لقد باتت إعادة النظر في البرامج اللاهوتيّة والفلسفيّة والراعيّة في هذه المعاهد والكليّات، بالإضافة إلى التواصل في شتى مجالات التنشئة اللاهوتيّة وتبادل المعلومات والأخبار والطلّاب والأساتذة، أموراً مطلوبةً ومستحبّةً ومفيدة (راجع الفقرة ٧٣). كما نطالب بأن تقوم هذه الكليّات بمساهمة فاعلة في تنشئة المؤمنين الروحيّة واللاهوتيّة.

٨٦. إن قضية المرأة تقتضي اليوم تبدلاً عميقاً في الذهنية والممارسة، وذلك انطلاقاً من كرامتها وقيمتها الفريدة لدى الله والتساوي التام بين المرأة والرجل (راجع الفقرة ٦٩). لذا، نطالب كنائسنا بالعمل بكل رصانة وعزم على فضح الظلم الذي لحق بالمرأة عبر العصور، والسعي إلى تغيير واقعها في الكنيسة والمجتمع بمبادرات جريئة تؤكد التكامل في الخدمة بين النساء والرجال من دون إعلاء أي منهما على الآخر. ومن ثم، فإن الكنيسة مدعوة إلى تطوير هيكلاتها وتعاليمها وممارساتها بهدف تفعيل مشاركة المرأة في المجالات كافة، ولا سيما في الخدمة والقيادة وصنع القرار.

٨٧. على المسيحيين في كنائسهم الإصغاء العميق إلى صوت الشباب بما يحمله هؤلاء من رؤى تجديدية وطاقات إيجابية وفكر نقدي وطموحات تطويرية، وتوفير مساحات جدية لانخراطهم في العمل الكنسي والسياسي، والإقلاع عن أي محاولة لإقصائهم أو تجاهلهم بحجة أنهم يحملون ثورة على الموروثات الثقافية والاجتماعية والقيمية. ونطالب المؤسسات الكنسية بتطوير البنى التفاعلية مع الشباب من موقع احترام الندبة عوضاً من الانزلاق إلى وعظية فوقية، فضلاً عن الاستثمار في تدريب الكوادر اللازمة وتأهيل القيادات المستقبلية في صفوفهم، وذلك اقتناعاً من أن الشباب المسيحي لا يشكل فقط مستقبل الكنائس، بل حاضرها أيضاً، وبأنه صاحب الدور الأول في بناء مجتمع المواطنة (راجع الفقرتين ٦٨ و ٧٧).

٨٨. يستوجب تثبيت المسيحيين في الشرق الأوسط تواصل الكنائس مع بناتها وأبنائها الذين هاجروا إلى المغتربات، وذلك عبر إطلاق مسارات منهجية، وحث الراغبين منهم على العودة، وتحفيز غير الراغبين في ذلك على الحفاظ على قيمهم الأصيلة ذات الطابع الانفتاحي وإرثهم الكنسي والثقافي في المجتمعات التي استقروا فيها.

٨٩. جدير بالمسيحيين أن يعتمدوا، في كنائسهم ومؤسساتهم، سياسات مستدامة تقوم على ثقافة احترام التنوع والإقرار بحق الاختلاف والنزاهة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والإنتاجية المعيارية، وذلك في إطار حوكمة سليمة نراسها الشفافية

و ضمانتها الكفاءة والاحتراف. كما ينبغي حسن إدارة الموارد الطبيعيّة والماليّة والبشريّة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من وكالة المسيحيّين على الخليقة.

٩٠. نطالب الجامعات والمعاهد والمدارس التابعة للكنائس بالتربية على القيم الإنسانيّة، وذلك في سبيل إعداد مواطنين صالحين وقيام رأي عامّ متّصف بالوعي واحترام الآخر، ورأسخ في التاريخ والجغرافيا ومتفاعلٍ معهم، ما ينعكس إيجابياً على دعم مسار التحوّل المجتمعيّ نحو المواطنة وسعادة الإنسان.

٩١. يجدر بالكنائس تشجيع بناتها وأبنائها على الانخراط في مؤسّساتها، وفي المواقع والوظائف العامّة، بما ينسجم مع مواهبهم وكفاءاتهم واختصاصاتهم بعيداً من كلّ أشكال الفساد كالزبائنيّة والواسطة والرشوة والاستغلال الظرفيّ، وذلك في سبيل تلبية حاجات شعب الله والإسهام في تعزيز الخير العامّ.

٩٢. المسيحيّون مدعوّون إلى تطوير مقاربة لاهوتيّة وفكريّة تسمح بفتح صفحة جديدة في العلاقات مع أبناء الديانة اليهوديّة الذين شكّلوا جزءاً لا يتجزأ من فسيفاء منطقة الشرق الأوسط وهويّتها التعدديّة، وبإطلاق حوار جدّيّ معهم. هذا الحوار يجب أن يبنى على قيم العدالة والسلام وكرامة الخليقة والإنسان، وذلك في توجّه معاكس لحوار بعض تيارات المسيحيّة الغربيّة المحايي للصهيونيّة إمّا بنتيجة عقدة المحرقة اليهوديّة، وإمّا بفعل تأنيب الضمير على قرون من المعاداة للساميّة، وإمّا إرضاءً للوبي الصهيونيّ. إنّ حواراً كهذا من شأنه أن يدفع في اتجاه إحقاق العدالة للشعب الفلسطينيّ، ومحاسبة سياسة الاحتلال والاستيطان الإحلاليّ، والسعي إلى إقامة سلام حقيقيّ في المنطقة، ونبذ مفهوم الدولة الدينيّة التي تناقض قيام الدولة المدنيّة.

٩٣. أمّا بالنسبة إلى الحوار مع المسلمين، فيجدر الخروج من نطاق ازدواجيّة الخطاب والمجاملة والتترف الفكريّ والاحتكار النخبويّ إلى تأصيل مفاهيميّ وعمليّ للدور الذي ينبغي للديانتين أن تضطلعاً به في حماية حرّيّة الضمير وبيان السلام المحايي والإقليميّ والعالميّ، وخصوصاً في منطقتنا التي احتضنت انطلاقة الإيمان بالله الواحد،

ونسجت على مرّ التاريخ، على الرغم من التعقيدات المتصلة بالتنوع، نماذج مشرّفة من التآخي والتعاون. أمّا الجولات التي وَضعت المسيحيّين والمسلمين، فضلاً عن أتباع الأديان الأخرى، بعضهم في مواجهة بعض، فيجب أن تكون حافزاً على الاتّعاض واستخلاص العِبَر والاستثمار في بناء الإنسان والأوطان.

٩٤. يجدر بالمسيحيّين في الشرق الأوسط ألاّ يلتصقوا بالأنظمة السياسيّة القمعيّة، سواء أكانت عقائديّة علمانيّة أم إيديولوجيّة ثيوقراطيّة أم إقطاعيّة عائليّة، وألاّ يتماهوا معها. كما يتوجّب عليهم رفض معادلة «حلف الأقليات» وخيار استدعاء الحمايا. ويستدعي هذا كلّ الكفّ عن تسييس الدين وتدين السياسة، مع المحافظة على الدور المجتمعيّ الإيجابيّ للمسيحيّين، وذلك في منأى عن أيّ مكتسبات سلطويّة أو ضمانات نفوذ أو منتفعات شخصيّة.

٩٥. المسيحيّون متأصّلون في منطقة الشرق الأوسط. لذا، لا بدّ للكنايس من الالتزام بقضايا هذه المنطقة وأبنائها على اختلاف إثنياتهم وأديانهم واتّجاهاتهم الفكرية، وذلك عبر تعزيز انتمائهم إلى مجتمعاتهم، وحثّهم على تحمّل مسؤولياتهم والسعي المشترك إلى الخير العامّ. هذا الأمر يتطلّب من الكنايس التحرّر من شتى أنواع الخوف، والانفتاح على الآخر المختلف، والمساهمة في إعادة إنتاج عروبة متنوّرة بالحرّيّة (راجع الفقرة ٦٢). كما نستنهض الكنايس إلى القيام بمبادرات إيجابية وفاعلة عبر بناء استراتيجيات تثبّت المسيحيّين في أرضهم، وتوطّد انخراطهم في الشأن العامّ ونضالهم في سبيل قيام الدولة المدنيّة، دولة الدستور والمؤسّسات، التي تسودها المواطنة الكاملة الحاضنة للتنوع، ويحكمها قانون مدنيّ عصريّ.

٩٦. نطالب كنائسنا بالعمل الجادّ في سبيل قيام قوانين مدنيّة للأحوال الشخصية على قاعدة المساواة بين المواطنين وندعوها إلى مشاركة فاعلة في وضعها، ما يثبّت حياد الدولة بإزاء الأديان والتزام الأخيرة بالمواطنة والدولة القانونيّة العادلة للجميع.

٩٧. يتطلّب الدور النبويّ لمسيحيّ الشرق الأوسط الانحياز إلى قضايا الحرّيات والعدل وحقوق الإنسان والحقّ بتقرير المصير والديموقراطيّة والتداول السلميّ

المنتظم للسلطة في بلدان المنطقة جميعها، بالإضافة إلى مواجهة كل أشكال الظلم والتعسف، ولا سيما في ما يخص حقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين بحسب ما كفلته القرارات والمواثيق العربية والدولية. كما ينبغي الدفع المنهجي في اتجاه إنهاء مأساة الشعب السوري واللبناني والعراقي عبر قيام دولة القانون والمواطنة التي تحترم الاختبار التاريخي لهذه الشعوب، وذلك في مواجهة محاولات تغيير هويتها وضرب القيم الناظمة للعقد الاجتماعي الجامع لمكوناتها (راجع الفقرات ٥٦-٦٤).

٩٨. إنَّ ضيافة اللاجئين والنازحين من باب الأخوة الإنسانية واجبٌ يشير إليه الكتاب المقدس في عهديه غير مرّة. وهو يستدعي اليوم تفادي الانزلاق إلى الموجات الشعبوية واستنفار القومية، ما يُنتج سلوكيات عنصرية تتناقض وروح الإنجيل. ويجب أن يترافق هذا الالتزام المسيحي مع العمل الدؤوب على المواءمة بين حقوق الضيوف وحقوق المجتمعات المضيفة، فضلاً عن التشديد على حقّ اللاجئين بالعودة إلى بلادهم، والنازحين إلى بلدانهم وقراهم، والتعويض العادل عليهم، ما يحمي هويتهم ويصون التنوع في المجتمعات التي ينتمون إليها. ولا بدّ أيضاً من أن يساند المسيحيون في الشرق الأوسط المظلومين والمنتهكي الحقوق، وأن يدافعوا عنهم ويعملوا على تمكينهم وكشف ظالمهم وبناء مساراتٍ لمساءلة هؤلاء ومحاسبتهم تحت سقف العدالة (راجع الفقرات ٦٤ و ٧٠-٧١).

٩٩. يشكّل الإعلام والتواصل ركيزةً أساسيةً في إرساء القيم الإنسانية والمسيحية، ولا سيما بسبب ما اكتسبه الإعلام في العقود الأخيرة من مساحة ودور في الحياة اليومية. ومن هنا، على الكنائس إيلاء الإعلام والتواصل من حيث الرؤية والسياسات والتقنيات أولويةً قصوى في تعميم هذه القيم، وخصوصاً في ما يعنى بالعيش الواحد ضمن احترام التنوع. وإنّ الحاجة اليوم ملحةٌ إلى تطوير خطة إعلامية مسكونية مشتركة تبرز خطاباً محترفاً يخدم البشارة، ويوطد الكرامة الإنسانية، مخاطباً العقل والقلب بعيداً من التقليديات والتقويّات الزائفة والسجلات الدفاعية.

١٠٠. نرى في هذه الخيارات والسياسات تعبيراً رصيناً عن التزام مسيحيي الشرق الأوسط المعية الإنسانية وخيار الحياة الكريمة لكل إنسان في منطقتنا، ورفضاً لثقافة الموت المستشرية وتبني منطق العنف وسيلة لحل النزاعات. فالحضور المسيحي لا بد له من أن يقوم على خدمة كل إنسان، وعلى المحبة المتفانية، وعلى المغفرة الصادقة طاعةً لمشيئة الله، وذلك في سبيل تحويل المجتمع إلى مجتمع أكثر عدالةً وإنسانيةً يتحقق فيه ملكوت الله، فينال البشر ملء الحياة كما يريد لها الله لهم بحسب كلام المسيح في إنجيل يوحنا: «وأما أنا، فقد أتيت لتكون لهم الحياة، وتكون لهم أفضل» (يوحنا ١٠/١٠).

إعداد مجموعة «نختار الحياة»

بيروت، أيلول / سبتمبر ٢٠٢١

لائحة الكتاب

- السيدة ثريا بشعلاني / لبنان
 القسّ متري الراهب / فلسطين
 الخوري روفائيل زغيب / لبنان
 الخوري خليل شلفون / لبنان
 السيد زياد الصائغ / لبنان
 الأخت إميلي طنّوس / لبنان
 القسّ جورج جبرا القبطي / الأردنّ
 القسيسّة نجلا قصاب / لبنان
 السيد أسعد الياس قطّان / لبنان - ألمانيا
 السيد ميشال نصير / لبنان - سويسرا
 الأب كاي ألفرد هاشم / لبنان